الأمم المتحدة A/70/PV.53

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٥٣**

الاثنين، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس. السيد تومو مونيتي (الكاميرون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٧ من جدول الأعمال

تقرير مجلس حقوق الإنسان

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/70/53)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): في ما يتعلق بالبند ٦٧، أشير إلى أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر، النظر في البند ٦٧ من جدول الأعمال في جلسة عامة وفي اللجنة الثالثة، عملا بالقرار ٢٨١/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١.

وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، أعطي الكلمة الآن للسيد يواكيم روكر، رئيس مجلس حقوق الإنسان.

السيد روكر (ألمانيا)، رئيس مجلس حقوق الإنسان (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بأن أكون هنا اليوم لعرض التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة.

(تكلم بالفرنسية)

إن المجلس يشعر بالصدمة حيال الهجمات الإرهابية الفظيعة في باريس وبغداد وبيروت. وباسم المجلس وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب عن التعاطف مع أسر الضحايا ومع شعوب تلك البلدان. إننا نقف متحدين باعتبارنا رجالا ونساء يدافعون عن حقوق الإنسان.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود، في البداية، أن أهنئ أعضاء المجلس المنتخبين حديثا للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ متمنيا لهم فترة ولاية ناجحة. لقد قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥١/٦٠، أن تكون العضوية في مجلس حقوق الإنسان مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، قررت الجمعية العامة أن تراعي الدول إسهام المرشحين في تعزيز وحماية حقوق

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الإنسان وما قدموه من تعهدات طوعية. وفي ذلك السياق، فإنني ومجموعة جنيف، قد أحطنا علما بالتعهدات الطوعية التي قدمتها بعض الدول. كما أحطنا علما بالحدث الذي نظمته في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥ منظمة العفو الدولية ومؤسسة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، تحت الرعاية المشتركة للبعثات الدائمة لبوتسوانا والبرازيل وهولندا، وشارك فيه بعض المرشحين. كما قررت الجمعية العامة أن يتحلى الأعضاء المنتخبون في المجلس بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأن يتعاونوا تعاونا تاما مع المجلس. وفيما يتعلق بهذه المسألة، أي التعاون مع مجلس، أدعو جميع الدول، ولا سيما جميع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التي لم تصدر بعد دعوات دائمة إلى آليات المجلس إلى أن تقوم بذلك.

وتحل في عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية التاسعة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان. وبينما يدخل المجلس عامه العاشر، فإن سجله يشهد على استجابته الكبيرة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. فقد ظل مجلس حقوق الإنسان يشارك مشاركة فعالة في الحالات الطارئة والمزمنة لانتهاكات حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى دورات المجلس العادية، عقدت جلسة استثنائية، إلى جانب جلسة حوار تفاعلي بشأن الهجرة خلال دورة حزيران/يونيه، وأضيف إلى آلياته إجراء جديد لجلسات الإحاطات الإعلامية غير الرسمية مع المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وأعتُمد ما مجموعه ١٣٧ من القرارات والمقررات وبيانات الرئيس في عام ٢٠١٥، ٨٤ منها بدون تصويت. وبصفتي رئيس مجلس حقوق الإنسان، أعتقد أنه ينبغي لنا أن نسعى إلى أكبر قدر ممكن من التوافق في الآراء وعمليات التصويت حسب الاقتضاء. والعديد من القرارات، بما في ذلك بشأن المسائل القطرية، كانت مبادرات أقاليمية، تؤكد عزم المجلس على البت في قضايا هامة تتعلق بحقوق الإنسان عن طريق التغلب على المواقف السياسية المختلفة. ومن الأمثلة على ذلك القرار بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر بتوافق الآراء وشاركت في تقديمه سري لانكا. وثمة مثال آخر هو القرار المتعلق بحقوق الطفل، الذي سيجري التفاوض بشأنه في جنيف خلال دورة آذار/مارس.

وأود أن أوجز باختصار بعض قرارات المجلس الخاصة ببلدان محددة، التي اتخذت خلال هذا العام. لقد ظلت سورية على رأس جدول أعمال المجلس طوال السنة، وولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية تم تمديدها مرة أخرى. ولجنة التحقيق، التي عرضت تقريرها العاشر في أيلول/سبتمبر، توثق مرة أخرى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، الواسعة النطاق.

واستمع المجلس أيضا إلى تقارير لجنة التحقيق المعنية بإريتريا والمقرر الخاص لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أنشئت لجنة التحقيق المعنية بإريتريا للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان بغية ضمان المساءلة الكاملة، بما في ذلك الحالات التي قد ترقى فيها هذه الانتهاكات إلى جرائم ضد الإنسانية.

وفي نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة استثنائية في ضوء الهجمات الإرهابية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام الإرهابية. وطلب إلى مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن يعمل عمل بالتعاون والتشاور الوثيقين مع الدول المتضررة من الأعمال التي ترتكبها جماعة بوكو حرام الإرهابية، ويجمع المعلومات من تلك الدول لإعداد تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع التي اقترفتها الجماعة، بهدف ضمان المساءلة. كما أكد المجلس مجددا على أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون لا غنى عنها في مكافحة الإرهاب، وأقر بأن التدابير

الفعالة لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان لا بد أن تكون متكاملة ومتعاضدة.

وعرضت لجنة التحقيق المستقلة بشأن النزاع في غزة عام ٢٠٠٤ تقريرها في حزيران/يونيه، وأشارت إلى احتمال ارتكاب جرائم الحرب من جانب الجماعات المسلحة الإسرائيلية والفلسطينية على السواء، وأوجزت عددا من الخطوات التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي. وفي آذار/مارس، طلب إلى المفوض السامي أن يرسل بصورة عاجلة بعثة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبت في ليبيا منذ عام ٢٠١٤. وطلب إليه أيضا تعزيز وجود مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين في فلسطين. وكلفت بعثة أخرى برصد حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان والإبلاغ عنها بهدف ضمان المساءلة والتكامل مع لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي. ومدد المجلس أيضا ولايات الإجراءات الخاصة ببلدان محددة – المقررين الخاصين والخبراء المستقلين – بشأن بيلاروس، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إريتريا، جمهورية إيران الإسلامية، مالي، ميانمار، الصومال والسودان.

وخلال دورات المجلس العادية الثلاث الماضية، عُقد من بين مناقشات أخرى، ما مجموعه ١٧ حلقة نقاش مع متحاورين، بما في ذلك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بشأن مواضيع مثل قضية عقوبة الإعدام، وتغير المناخ، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحالة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم، وحقوق الطفل، والمساواة في تمتع كل فتاة بالحق في التعليم، وآثار الإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والتدابير القسرية الانفرادية، والحكم الرشيد في مجال الخدمة العامة، وتأثير مشكلة المخدرات العالمية على التمتع بحقوق الإنسان. وعقد المجلس أيضا حلقة نقاش بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحلقة النقاش الرفيعة المستوى لهذا العام بشأن تعميم منظور حقوق الإنسان ركزت على تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٦، ستركز حلقة النقاش المعنية بتعميم منظور حقوق الإنسان، في ذكراها السنوية العاشرة، مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة وكبار المسؤولين فيها، على أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، مع التشديد على الحق في التنمية.

وأنشأ المجلس أيضا ولايتين جديدتين للإجراءات الخاصة – واحدة بشأن تمتع الأشخاص المصابين بالمهق بحقوق الإنسان والأخرى بشأن الحق في الخصوصية. وإجمالا، هناك الآن ما مجموعه ٥٦ ولاية تشمل الولايات القطرية والمواضيعية على حد سواء. وقد وصفهما الأمين العام السابق كوفي عنان ذات مرة بجوهرتي تاج منظومة حقوق الإنسان، والواقع أن الإجراءات الخاصة هي عيون المجلس والمجتمع الدولي وآذانهما، لأنها ترصد مسائل حقوق الإنسان وتبلغ عنها وتقديم المشورة بشأنها في جميع أنحاء العالم. وابتداء من ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وجهت ١١٤ دولة عضوا ودولة واحدة غير عضو لها صفة المراقب دعوة مفتوحة إلى الإجراءات المواضيعية الخاصة. وتمشيا مع القرار ٢٥١/٦٠، أدعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى إصدار دعوات مفتوحة إلى المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة والتعاون تعاونا كاملا مع آليات المجلس، بما في ذلك عن طريق تنفيذ توصياتها، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

كما أحرز المجلس التقدم في تعزيز قدراتها الوظيفية، في جملة أمور، باعتماد بيان للرئيس في دورة حزيران/يونيه. والمناقشات العديدة المؤدية إلى بيان الرئيس تناولت الكثير من الجوانب الأخرى وأظهرت الحاجة ليس فقط إلى تنفيذ البيان، كخطوة إلى الأمام، ولكن أيضا إلى مواصلة مناقشة

تلك المسائل. وفي ذلك السياق، أرى أيضا أنه لا بد من تحسين التعاون والتنسيق بين جنيف ونيويورك، بغية التقليل إلى أدنى حد من الازدواجية غير الضرورية، وزيادة الكفاءة من حيث استخدام الموارد، وفي نهاية المطاف، العمل معا على تعزيز منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويسرني أيضا أن أبلغ الجمعية أننا ما زلنا نضع أعمال المجلس في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، عملا بالالتزامات القانونية المترتبة عن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمشيا مع الولاية المسندة إلى فرقة عمل المجلس بشأن تلك المسألة. في كل دورة من دورات المجلس، وضعت حلقة من حلقات النقاش في متناولهم، بالإضافة إلى حلقة النقاش السنوية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الدورة الأخيرة للمجلس في أيلول/سبتمبر، كانت حلقة النقاش بشأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحكم الرشيد في مجال الخدمة العامة في المتناول من خلال توفير الترجمة الفورية بلغة الإشارة الدولية، والاستنساخ النصي، والبث الشبكي لتلك الخدمات. ونحن لا نزال ملتزمين، في المجلس، بتلك المسألة من خلال فرقة العمل التي ما زالت تبلغنا عن التقدم المحرز، بما في ذلك أفضل الممارسات.

وأود أن أنتقل الآن إلى التعليق، من وجهة نظري، على آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان القيمة للغاية والفريدة من نوعها. ونحن نقترب الآن من نهاية الدورة الثانية لآلية استعراض الأقران تلك، ومن بداية الدورة الثالثة. ولايزال الاستعراض الدوري الشامل يتلقى تعقيبات إيجابية من جميع الجهات الفاعلة المعنية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على عدد من الاتجاهات الإيجابية التي كان لي شرف مشاهدتها على مدار العام. وبطبيعة الحال، هناك أيضا تحديات مقبلة ستتطلب اهتمامنا وعملنا المتضافر. وما زلنا نحافظ على مبدأ عالمية العملية. وقد جاءت جميع الدول المقرر استعراضها، معظمها بوفود على المستوى الوزاري. وهذا يدل على التزام جميع الدول بالاستعراض الدوري الشامل، الذي يكتسي أهمية بالغة. غير أن التحديات ما زالت قائمة، لا سيما التحديات المتعلقة بمشاركة وإشراك الدول التي ليس لديها تمثيل في جنيف أو لديها تمثيل ضئيل جدا فقط. ونحن ندرك ذلك التحدي، وقد وضعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مجموعة متنوعة من البرامج والأنشطة لتلبية احتياجات تلك الدول وضمان مشاركتها في الاستعراض الدوري الشامل.

والمبدأ الهام الآخر هو مبدأ التواتر، الذي يتيح الفرصة لقياس التقدم المحرز. ويجب أن ينصب التركيز على تنفيذ التوصيات. ولذلك، من الناحية المثالية، فإن التقارير والعروض الوطنية في إطار الفريق العامل تشير إلى تنفيذ توصيات الدورة الاستعراضية السابقة. وهذا يجسد بحق الطابع الدوري للاستعراضات والعملية التي تنطوي على تقديم عروض للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في جنيف. وإذ نمضي قدما، ما من شك في أن ذلك التركيز على المتابعة والتنفيذ، والإبلاغ عن الآثار والتغييرات في الميدان، سيتعين التأكيد عليه بصورة أكبر. وذلك سيساعد أيضا على الحفاظ على مصداقية الآلية.

وفي ذلك الصدد، فإن عددا متزايدا من الدول تقوم، على أساس طوعي، إما بتقديم تقارير منتصف المدة، التي تقيم التقدم المحرز، أو استخدام الإطار الذي ينص عليه مجلس حقوق الإنسان لتشاطر التقدم المحرز والتحديات التي تواجهها في تنفيذ التوصيات. كما تقوم الدول على نحو متزايد بتعزيز عملياتها ونظمها الوطنية بغية التمكين من المشاركة بشكل منهجي أكثر في متابعة توصيات آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. وذلك النهج أيضا نهج مشجع كثيرا وينبغي المضي فيه قدما. ويسرني أن ألاحظ أنه، بالمقارنة مع الدورة الأولى، يبدو أن المسائل الثنائية أقل حضورا

في الاستعراضات. وأرحب بضبط النفس الذي مارسته الدول المعنية، مُسهمةً بذلك في الحفاظ على الطابع البناء والتوافقي وغير المسيس للاستعراض الدوري الشامل.

وأود أن أنتقل إلى مسألة تثير القلق تتجاوز نطاق الاستعراض وتتعلق بأعمال المجلس بصورة عامة، وهي حماية دور المجتمع المدني في عملنا. إن المشاركة والإسهام الفعالين لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يكتسيان أهمية أساسية في عمل مجلس حقوق الإنسان وآلياته، ويسهمان في جعله منتدى فريدا من بين أجهزة الأمم المتحدة الحكومية الدولية الأخرى. فالمجتمع المدنين والمدافعون عن حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لا يسهمون فحسب في مناقشاتنا، ولكنهم أيضا يعززون فعاليتنا ويوفرون لنا صورة تعكس الحقائق كما هي في الميدان. وفي ذلك الصدد، فإن المجتمع المدني ليس مجرد شيء جميل يمكن أن نمتلكه: بل هو جوهر عملنا ولب حقوق الإنسان.

ولذلك من الضروري أن يكون بمقدور ممثلي المجتمع المدني العمل في بيئة حرة ومفتوحة وآمنة تحمي وتعزز حقوق الإنسان لديهم. وعلى مدار السنة، اطلعت على حالات مزعومة ومؤكدة للتخويف، والتهديدات والأعمال الانتقامية ضد أفراد من منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وحتى المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة. والعديد من تلك الحالات موثقة أيضا في تقرير الأمين العام عن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان (A/HRC/30/29)، الذي يعرض سنويا في أيلول/سبتمبر على مجلس حقوق الإنسان.

وقد ناشدت مرارا وتكرارا المجلس أن يكفل سلامة مشاركة وإشراك المجتمع المدني في عملنا، وعند الاقتضاء، قمت بمتابعة ذلك على نحو مباشر مع الدول المعنية. وأود مرة أخرى أن أؤكد أنهن بدون إسهام المجتمع المدني، فإن عمل المجلس والاستعراض الدوري الشامل والآليات الأخرى سيكون أقل فعالية بكثير.

ولا بد من الحفاظ على مشاركة المجتمع المدني وحماية الأفراد العاملين مع منظمات المجتمع المدني من أي نوع من أعمال التخويف.

وفي ذلك السياق، أود أيضا أن أشدد على الحاجة إلى تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤ بشأن التعاون مع الأمم المتحدة. لقد قرر المجلس عام ٢٠١٣ إنشاء جهة اتصال معنية بأعمال الانتقام والتخويف في سياق التعاون مع الأمم المتحدة، وهو موضوع كانت تنظر فيه أيضا الجمعية العامة في ذلك الوقت. وبصفتي رئيسا للمجلس، يسرني أن أشير إلى إغلاق مناقشة هذا البند، وأن الدول من جميع المناطق أعربت في وقت لاحق عن تأييدها للتنفيذ الفوري لقرار المجلس ٢٤/٢٤. وذلك يقودني إلى نقطة أود أن أشدد عليها. فبينما يعد المجلس بلا شك بحكم القانون هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، نحن على ثقة بأن قراراتنا تحترم ويعترف بها بالكامل في شكل تقريرنا السنوي.

وأود أن أنتقل إلى موضوع آخر، ألا وهو المشاركة المتزايدة والتي نرحب بها من جانب أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، كان صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان حاسم الأهمية. وندرك أن الصندوق رصيد عظيم، لا للبلدان المستفيدة فحسب بل لأعمال المجلس.

وكما حدث في الماضي، قام مجلس حقوق الإنسان بتقديم مجموعة من التوصيات إلى الجمعية العامة، وسأقدمها بطريقة أكثر تفصيلا في العرض الذي سأقدمه إلى اللجنة الثالثة بعد

ظهر اليوم. وعلى سبيل المثال، فالقرار المتخذ بشأن حالة حقوق الإنسان في سورية في دورتنا الـ ٣٠ يوصي بأن تقدم الجمعية العامة تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسورية إلى مجلس الأمن لاتخاذ الإجراء المناسب. وعلاوة على ذلك، طلب المجلس إلى الجمعية العامة النظر في عقد جزء رفيع المستوى بشأن الحق في التنمية خلال المناقشة العامة في دورتها الحادية والسبعين.

ونظرا إلى الذكرى السنوية الخامسة عشرة المقبلة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، طلب المجلس أيضا إلى الجمعية العامة، في قراره ١٦/٣٠، تكريس موضوع في الجزء الرفيع المستوى للدورة الحادية والسبعين للتنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج العمل، بما في ذلك، في جملة أمور، التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وعلاوة على ذلك، طلب إلى الأمين العام من خلال الجمعية العامة استعراض وإلغاء ولاية الخبراء البارزين المستقلين المعنيين بالتنفيذ الناجح لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وبدلاً من تلك الولاية، إنشاء منتدى معنى بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

وكلف المجلس هذا العام أيضا بإجراء حلقة نقاش عن التقدم والتحديات في معالجة قضايا حقوق الإنسان في سياق الجهود المبذولة لوضع حد لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وسيعرض تقرير عن ذلك النقاش على الجمعية العامة قبل الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب – الإيدز عام ٢٠١٦. ختاما، أوصى المجلس بأن تحدد الجمعية العامة ٩ كانون الأول/ديسمبر يوما دوليا لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم.

وبما أن زملاءنا في اللجنة الخامسة يقومون اليوم بمناقشة ميزانية أنشطة حقوق الإنسان، أود أن أتطرق إلى التحديات الكبيرة التي يواجهها مجلس حقوق الإنسان من حيث الموارد. وكما قلت في وقت سابق، ما زال المجلس يعتمد عددا كبيرا من القرارات والمقررات التي تترتب عليها آثار كبيرة من حيث الموارد. والموارد أيضا لها أهمية كبيرة في أعمال المفوضية السامية لحقوق الإنسان فيما يتعلق ببناء القدرات والتعاون التقني. وللأسف لم تواكب الميزانية العادية ذلك النمو. على سبيل المثال، على المفوض السامي والمفوضية غالباً التعويل على الإسهامات الطوعية من أجل تنفيذ الأنشطة الصادر بها تكليف. ولكن المفوض السامي والمفوضية القويان والمستقلان في مصلحتنا المشتركة وسيظل الأمر كذلك. لذلك، أود أن التمس تعاون ودعم كافة الدول الأعضاء لمعالجة تلك المسألة من خلال اللجنة الخامسة، من خلال النظر بشكل إيجابي في خيارات معالجة الفجوة في التمويل، بما في ذلك فيما يتعلق بالولايات الجديدة الناشئة عن قرارات المجلس ومقرراته.

لقد شغلت منصب الرئاسة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وستنتهي فترة عملي نهاية هذا العام. ويتوقع أن يعقد المجلس في ٧ كانون الأول/ديسمبر اجتماعه التنظيمي لتعيين أعضاء المكتب الجدد لدورته العاشرة. وستكون الرئاسة بدءا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ. وأثبت المجلس، طوال فترة وجوده على مدى السنوات التسع الماضية، قدرته على استنباط صيغ وطرائق جديدة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان ذات الأهمية. واستمر الحال كذلك هذا العام. وعقد المجلس خلال دورة حزيران/يونيه حوارا تفاعليا معززا بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين، وحوارا بشأن الحالة الراهنة للمفاوضات المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من حيث حقوق الإنسان. ونظمت محادثات غير الرسمية بشأن المسائل الموضوعية، خارج دورات المجلس، مع الرئيس المقبل للجنة الثالثة، ومع نائب الأمين العام ومع المفوض السامي. وقد أسهمت تلك الصيغ إلى جانب التحديثات المنتظمة في بداية كل دورة من دورات

المجلس التي يقدمها المفوض السامي بشأن التطورات في العالم والعديد من التقارير المقدمة من المفوضية في مداولات المجلس بصورة مثمرة خلال السنة التقويمية.

وفي الختام، أود أن أؤكد للأعضاء التزامي بانتقال ناجح للرئاسة. وإنني على ثقة أن الجمعية العامة ستواصل تقديم دعمها الكامل للمجلس. وبالنيابة عن الرئيس المقبل، أود أن أرحب بجميع الأعضاء في الدورة الحادية والثلاثين للمجلس في آذار/مارس ٢٠١٥. وختاما أود أن أكرر كلمات الأمين العام السابق السيد كوفي عنان:

”لا سبيل لنا للتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولا بالأمن بدون التنمية، ولن نتمتع بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان“.

ويجب في السنة السبعين لإنشاء الأمم المتحدة أن نؤيد بقوة تلك الركائز الثلاث للأمم المتحدة في جميع أعمالنا، وأن نعمل على تعزيز نظام حقوق الإنسان.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، أود أن أعرب عن مواساة الحركة لأسر ضحايا الهجمات التي شنها التنظيم الإرهابي داعش خلال الأيام العشرة الماضية في باريس وبيروت بغداد. والحركة تدين بشدة تلك الهجمات الإرهابية وتقدم تعازيها إلى حكومات وشعوب فرنسا ولبنان والعراق. تثبت تلك الهجمات الإرهابية مرة أخرى أن أعمال الإرهاب والتطرف العنيف من التهديدات العالمية وتتطلب مكافحتها التعاون العالمي.

وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز من جديد أن الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان وحرياته مترابطة ويعزز بعضها بعضا. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي ترسيخ وتعزيز الديمقراطية والتنمية واحترام كافة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في العالم بأسره، دونما تمييز بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. وفي ذلك الصدد، نشير إلى الالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات خلال مختلف مؤتمرات القمة التي عقدتها حركة عدم الانحياز.

ونؤكد من جديد أيضا أن كافة حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية، هي حقوق عالمية، وغير قابلة للتصرف، ومتعاضدة وغير قابلة للتجزئة ومترابطة، وأنه يجب معالجة قضايا حقوق الإنسان في السياق العالمي من خلال النهج القائم على الحوار البناء وغير التصادمي وغير المسيس وغير الانتقائي والذي يتسم بالحياد والشفافية.

وينبغي أيضا أن تُعالج بطريقة عادلة ومنصفة، بموضوعية وباحترام جميع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتشمل احترام المبادئ التوجيهية للسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والحق في تقرير المصير لجميع الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي أو الاستعمار أو السيطرة الأجنبية، وتنظر في الوقت ذاته في الخصائص السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد على حدة.

وتشدد الحركة على ضرورة الحفاظ على التطورات الإيجابية التي تحققت منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان في سياق عمله، بما في ذلك مجموعة تدابير بناء المؤسسات. وعلاوة على ذلك، تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا ضرورة التأكد من أن حقوق الإنسان لا تستخدم لأغراض سياسية، من أجل اعتماد القرارات ذات دوافع سياسية أو لتجنب معالجة المشاكل التي ابتليت لجنة الأمم المتحدة السابقة لحقوق الإنسان. كما تذكر الحركة بقرار الجمعية العامة ١٥٥/٦٢، الذي يحث في فقرته ١١

”جميع الجهات الفاعلة على الساحة الدولية على إرساء نظام دولي يستند إلى الشمول والعدل والمساواة والإنصاف وكرامة الإنسان والتفاهم المتبادل وتعزيز

واحترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان العالمية، وعلى نبذ جميع مذاهب الإقصاء القائمة على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.‘‘

وتشدد الحركة على دور مجلس حقوق الإنسان باعتباره هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة مسؤولة عن النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان في سياق الاستعراض الدوري الشامل، وبروح التعاون والحوار البناء. وفي ذلك الصدد، تعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها العميق إزاء استمرار وتوسيع الممارسة التي تنطوي على الاعتماد الانتقائي لقرارات تتعلق ببلدان معينة في مجلس حقوق الإنسان. وتلك الممارسة تستغل حقوق الإنسان لأغراض سياسية وتخل بمبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية في معالجة مسائل حقوق الإنسان، مما يقوض التعاون باعتباره مبدأ أساسيا في فعالية تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا.

وفي الختام، تدعو الحركة جميع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان إلى تعزيز التعاون الدولي والحوار البناء في مجلس حقوق الإنسان، ومنع تطبيق المعايير المزدوجة والانتقائية والتلاعب السياسي، مما أدى بلجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى فقدان مصداقيتها.

السيد مينا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. في البداية، أود أن أقول إن قلوبنا وصلواتنا مع مواطني باريس وبيروت في سياق الفظائع الإرهابية الأخيرة. ونصلي من أجل جميع من يعانون من الأعمال الإرهابية في جميع أنحاء العالم.

وأرحب برئيس مجلس حقوق الإنسان، السيد يواكيم روكر، الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة في جنيف، كما أشكره على الملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها أثناء عرضه للتقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان على الجمعية العامة (A/70/53). والمجموعة الأفريقية تشكر السفير روكر على عمله منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وعلى ما أبداه من باستمرار من مستوى المهنية والمشاركة. وفي ذلك الصدد، تود المجموعة الأفريقية أن تدلي بالنقاط التالية بشأن عمل مجلس حقوق الإنسان منذ تقريره السنوي السابق.

وبينما يقترب مجلس حقوق الإنسان من الذكرى السنوية العاشرة لإنشائه، يواصل تنفيذ ولايته باعتباره هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة بصورة واعدة ووفقا للقرار ٢٥١/٦٠، وعلى النحو المفصل والمؤطر في قرار المجلس ١/٥، المعنون ’’بناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان‘‘. ويواصل المجلس توسيع نطاق عمله وأنشطته، مما يشدد على ضرورة الترشيد الشامل بغية كفالة الكفاءة والفعالية.

وتقدر المجموعة الأفريقية الجهود التي يبذلها الرئيس الحالي للمجلس لمعالجة المجالات التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة كفاءة عمل المجلس. وفي ذلك الصدد، نرحب باعتماد بيان رئيس مجلس حقوق الإنسان بشأن تعزيز فعالية مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/PRST/29/1) ومقرر المتابعة اللاحق (A/HRC/DEC/30/115). ونحن نشدد على أن أي مقترحات من أجل توحيد أساليب العمل أو زيادة الكفاءة ينبغي أن تُقدَّمَ ضمن المعايير الثابتة لمجموعة تدابير بناء المؤسسات (قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥)، ونتائج الاستعراض، والنظام الداخلي وطرائق العمل القائمة. كما نجدد التأكيد على أن مكتب مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يسترشد ويجب أن يعمل ضمن الإطار المبين في الفقرة ١١٤ من مجموعة تدابير بناء المؤسسات، التي توضح أن دور المكتب ينبغي أن يقتصر على المسائل التنظيمية والإجرائية.

ونعرب عن قلقنا إزاء عدد من المحاولات للتخلي عن مجموعة بناء المؤسسات أو الشروع في استعراض بحكم الواقع. ونعتقد أن تلك المحاولات يمكن أن تكون لها نتائج سلبية خطيرة على مصداقية ومستقبل مجلس حقوق الإنسان. وتنطبق الشواغل ذاتها على المحاولات المقلقة للتشكيك في مركز مجلس

حقوق الإنسان باعتباره هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، أو إعادة فتح المناقشة بشأن المسائل المؤسسية الرئيسية التي تمت تسويتها سابقا.

ونحن نقترب من الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية (القرار ١٢٨/٤١) عام ٢٠١٦، نلاحظ ببالغ القلق استمرار الجمود في الفريق العامل الحكومي الدولي بشأن الحق في التنمية، والمقاومة المتكررة للسعي إلى وضع تعريف معياري لذلك الحق. ومن المؤسف أن ذلك يعوق العمل الجدي اللازم لضمان ترجمة ذلك الحق الهام إلى واقع ملموس وعملي للجميع، لا سيما لفقراء العالم.

وترحب المجموعة الأفريقية بتوصية مجلس حقوق الإنسان التي تطلب من المفوض السامي، في إطار أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للمجلس، أن يلتمس آراء الأعضاء في إعداد ورقة عن إعمال وتنفيذ الحق في التنمية، على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية. كما ترحب بالقرار المتعلق بتقديم تلك الورقة إلى الفريق العامل بشأن الحق في التنمية كي ينظر فيها في دورته السابعة عشرة. وتطلب أيضا من الجمعية العامة أن تنظر في عقد جزء رفيع المستوى بشأن الحق في التنمية خلال المناقشة العامة في دورتها الحادية والسبعين.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المجموعة الأفريقية داخل مجلس حقوق الإنسان الاضطلاع بدورها الفعال والبناء، بما في ذلك تركيز الضوء على عدد من المسائل والأولويات التي توليها أهمية خاصة. وما زالت المجموعة الأفريقية تقوم بدور ريادي بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وأثر النفايات السامة على حقوق الإنسان، وآثار عدم إعادة الأموال غير المشروعة على التمتع بحقوق الإنسان.

وعلى خلفية العدد المتزايد من حالات العنف العنصري والكراهية في مختلف مناطق العالم، ما زالت المجموعة الأفريقية في طليعة الكفاح ضد العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بعرضها لقرارات واعدة وعملية بهدف التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

وفي ذلك السياق، يجب أن نسلط الضوء على الدعم والمشاركة الكبيرين للمجموعة الأفريقية فيما يتعلق بالبند ١٠ من برنامج عمل مجلس حقوق الإنسان، المعنون ”المساعدة التقنية وبناء القدرات“. إن الدول الأفريقية تتألف من ثلثي المستفيدين من هذا البند من جدول الأعمال، وذلك مؤشر على مدى انفتاح أفريقيا في سبيل تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان.

ونغتنم هذه الفرصة لضمان أن يبقى البند ١٠ منبرا للتعاون التقني وبناء القدرات. وينبغي ألا يستخدم لأهداف أخرى، مثل الرصد أو التحقيق. وينبغي ألا تنفذ الخدمات الاستشارية بشأن قضايا حقوق الإنسان إلا بناء على طلب الدولة المعنية، استنادا إلى أولويات الدولة وملكيتها الوطنية ومع الاحترام الكامل لسيادة الدولة واستقلالها السياسي.

ونشعر بتشجيع كبير لأن مجلس حقوق الإنسان يبقي قيد نظره مسألة حماية الأسرة. وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على السنة الدولية للأسرة، لا تزال حماية الأسرة ودعمها بوصفها الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع أمرين مغفلين إلى حد كبير، بالرغم من أنهما يمثلان التزاما لا جدال فيه بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وترحب المجموعة الأفريقية باتخاذ مجلس حقوق الإنسان القرار ٢٩/٢٢ وهي تتطلع إلى التقرير عن آثار وفاء الدول بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية الأسرة المقرر تقديمه للدورة الحادية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان.

ونحيط علما بكون مجلس حقوق الإنسان عقد حوارا تفاعليا معززا خلال دورته في حزيران/يونيه بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين. وبالرغم من ذلك، تدعو الحالة الخطيرة التي يشهدها المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء إلى مزيد

من العمل والجهود التي يبذلها المجلس في ذلك الصدد، لا سيما فيما يتعلق بآثار سياسات الهجرة ومراقبة الحدود على سلامة المهاجرين واللاجئين وكرامتهم وحقوقهم الإنسانية. وتؤكد المجموعة الأفريقية مجددا على التزامها بمواصلة تقديم الدعم للأعمال التي يضطلع بها مجلس حقوق الإنسان بوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة ولدوره في دعم حماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي وتعزيزها.

والمجموعة الأفريقية مقتنعة بأن الاستعراض الدوري الشامل لا يزال الآلية العالمية التطبيق الأبرز لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ونرى أن الآلية لا تزال هامة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتود المجموعة أن تؤكد مجددا على ضرورة المحافظة على الطابع التعاوني للآلية وعلى مبدأ الحوار. وتعتقد المجموعة اعتقادا راسخا أن من الأهمية البالغة بمكان أن يستخدم على النحو السليم صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية بغية تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لغرض مساعدة الدول على تطوير القدرات والخبرات الوطنية من أجل تنفيذ التوصيات المقبولة.

وفي حين تجدد المجموعة الأفريقية التأكيد على دعمها للآليات والإجراءات الخاصة للمجلس والأعمال الهامة التي يقوم بها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فإن الفريق يعتقد أنه تقوم حاجة إلى تبسيط تلك الآليات والإجراءات الخاصة لكي تكون أكثر فعالية. وتود المجموعة أن تؤكد على ضرورة امتثال الإجراءات لمجموعة عناصر بناء المؤسسات ومدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات وللاختصاصات المتعلقة بولاية كل منهم.

وتعيد المجموعة الأفريقية تأكيد قلقها البالغ حيال المحاولات الرامية إلى فرض أفكار ومفاهيم جديدة، مثل الميل الجنسي والهوية الجنسانية، التي لا تكون لها مرجعية في القانون الدولي لحقوق الإنسان وهي ترفض بشدة أي محاولة لتقويض النظام الدولي لحقوق الإنسان عن طريق السعي للزج بمفاهيم تتصل بمسائل اجتماعية، بما في ذلك السلوك الفردي الخاص، مما يقع خارج نطاق الإطار القانوني لحقوق الإنسان المتفق عليه دوليا. ولا يؤدي التركيز على المفاهيم التي لا يوجد بشأنها اتفاق دولي أو تعريف أو توافق آراء سوى إلى تقسيم مجلس حقوق الإنسان وتقويض نهج التوازن والمساواة نحو تعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها.

ولذلك فإن المجموعة تلاحظ مع شعور بالأسف أن مفاهيم غير متفق عليها عالميا تولى الاهتمام على حساب المسائل البالغة الأهمية، مثل الحق في التنمية وبرنامج مكافحة العنصرية. ولا ينبع انزعاجنا من الشواغل حيال الافتقار إلى أساس قانوني أو من كون المفاهيم المذكورة تخوض في مسائل تقع بشكل أساسي في نطاق الاختصاص المحلي للدول فحسب، بل لأن تلك المحاولات تتعارض أيضا مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي يدعو إلى احترام سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل. ونعتقد أن الناس ليسوا ضعفاء بطبيعتهم، وأن بعض الأفراد والمجموعات يجدون أنفسهم في حالة ضعف بسبب عدد من العوامل. وتشمل تلك العوامل البيئة الاجتماعية – الاقتصادية التي يعيشون فيها. وننديد بقوة بجميع أشكال القوالب النمطية والوصم والتحيز والتعصب والتمييز والعنف الموجهة ضد الشعوب والمجتمعات المحلية والأفراد لأي سبب كان، وأينما وقعت. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن محاولة منح الأولوية لحقوق بعض الأفراد، مما يمكن أن يؤدي إلى التمييز السلبي على حساب الحقوق الأخرى المتفق عليها دوليا.

وفي الختام، فإن المجموعة الأفريقية مقتنعة بأن المبادئ التي يقوم عليها إنشاء مجلس حقوق الإنسان، على النحو الوارد في القرار ٦٠/٢٥١، لا تزال في غاية الأهمية والصلاحية. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان، في إطار تنفيذ ولايته الرامية إلى تعزيز

الاحترام العالمي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بدون أي تمييز، أن يواصل الاضطلاع بأنشطته استنادا إلى مبادئ عدم التسييس وعدم الانتقائية والموضوعية والشمول، والقضاء على ازدواجية المعايير وإلى التعاون الدولي في معالجة قضايا حقوق الإنسان. كما أن على مجلس حقوق الإنسان أن يظل ملتزما بمبادئ ترابط جميع حقوق الإنسان وتشابكها، وعدم قابليتها للتجزئة، بما في ذلك الحق في التنمية، مع مراعاة أن جميع حقوق الإنسان ينبغي أن تلقى معاملة متساوية وعادلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، اسمحوا لي بأن أتوجه إلى زملائي وأصدقائي الفرنسين بالإعراب عن مدى شعورنا بالصدمة العميقة والأسى بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس. إن فرنسا دولة كبيرة وقوية. وألهمت قيمها للحرية والمساواة والأخوة الاتحاد الأوروبي ولا تزال تلهمه. واليوم، نقف صفا واحدا مع حكومة فرنسا وشعبها. وأود أيضا أن أعرب عن خالص التعازي لمواطني البلدان الأخرى الذي كانوا أيضا من بين ضحايا الهجمات الإرهابية ولزملائنا في العراق ولبنان فيما يتعلق بالهجمات التي وقعت في عاصمتي هذين البلدين في الأسبوع الماضي. ويجب أن نسلم بأن تلك الهجمات تشكل هجمات علينا جميعا.

وللأسف، هذه المرة الثانية هذا العام التي أخاطب فيها الجمعية بعد وقت قصير من وقوع هجوم إرهابي. ووقع الهجوم الأول في كانون الثاني/يناير في باريس. وفي ذلك الوقت، تكلمت عن التمسك بالحق في حرية التعبير، حتى حينما يؤدي إبداء الرأي إلى شعور شخص آخر بالألم أو الغضب أو الإهانة. فما هي الحريات التي ندافع عنها اليوم؟ هل هي الحق في مشاهدة مباراة لكرة القدم أو الاستماع للموسيقى أو السير على الأقدام إلى مطعم؟ وما هي الجرائم التي أذنب بارتكابها ضحايا هجمات الأسبوع الماضي؟

ولذلك السبب علينا ألا ندخر أي جهد والعمل معا لضمان ألا تحقق تلك الأعمال الشائنة هدفها المتمثل في بث الفرقة وغرس بذور الخوف والكراهية. ويجب أن نواجه التهديد معا، وبكل الوسائل اللازمة وبعزم لا يلين. ونحن بحاجة عاجلة إلى فهم التهديد الماثل وضمان أن يكون ميثاق الأمم المتحدة والقيم والمثل العليا والمبادئ الواردة فيه الدليل الذي نسترشد به في المضي قدما. فدائماً يتغلب الخير على الشر ويجب أن نبذل كل الجهود لضمان أن يظل ذلك صحيحاً.

(تكلم بالإنكليزية)

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشح المحتمل لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وأرمينيا وجورجيا.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان، يواكيم روكر، على تقديمه تقرير مجلس حقوق الإنسان السنوي العاشر إلى الجمعية العامة (A/70/53).

كما نقدر إتاحة الفرصة لنا للاشتراك في حوار تفاعلي مع رئيس مجلس حقوق الإنسان في اللجنة الثالثة بهدف تعزيز الصلات بين المجلس وعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في نيويورك.

ومنذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، ما فتئ الاتحاد الأوروبي مؤيدا قويا لتلك الهيئة. ونود اليوم أن نؤكد مجددا على استمرار دعمنا. وبما أن المجلس هو هيئة الأمم المتحدة

الوحيدة المخصصة حصرا لدعم جميع حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، فإنه عزز قدرة الأمم المتحدة للمساعدة على ضمان تمكن جميع الأشخاص من التمتع بحقوق الإنسان، والكشف عن انتهاكات هذه الحقوق. ونولي أهمية كبيرة لكلتا مصداقية المجلس وفعاليته، وسنواصل بذل كل الجهود ليس لضمان أن يكون المجلس قادرا على التصدي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة والمنهجية، والاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ في مجال حقوق الإنسان فحسب، بل لكي يكون بمقدور المجلس أيضا تحسين معايير حقوق الإنسان وتنفيذها على النطاق العالمي من خلال الأعمال المنهجية بشأن المسائل المواضيعية ذات الصلة. وفي ذلك السياق، نعارض بشدة أية محاولات لتقويض موقف المجلس المؤسسي في منظومة الأمم المتحدة، ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية استقلال المجلس.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالدور المحوري الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان في معالجة حالات حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم. فلا يمكن لأية دولة من الدول أن تتجاهل العواقب الوخيمة للأزمة في سوريا والانتهاكات التي يرتكبها نظام الأسد، كما أن آثار النزاع أصبحت واضحة بشكل صارخ في المنطقة وخارجها. وفي ذلك السياق، لا يزال استمرار استجابة المجلس للأزمة يكتسي أهمية بالغة. كما أظهر المجلس التزامه بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لحكومات العراق وكوت ديفوار وليبيا ومالي من أجل تعزيز حقوق الإنسان، ونرحب بالدعم المستمر الذي يقدم للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وجمهورية غينيا وجنوب السودان وأوكرانيا. ونحن على ثقة بأن المجلس سيواصل الرصد الوثيق للحالات التي يمكن فيها للمساعدة التقنية وبناء القدرات أن تحدث فرقا، وبأنه سيخذ إجراء عند الاقتضاء.

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، انتخبت الجمعية العامة ١٨ عضوا جديدا في المجلس. وينطوي العمل عضوا في المجلس على مسؤوليات هامة؛ وينص القرار ٦٠/٢٥١ على أن يتمسك الأعضاء المنتخبون في المجلس بالالتزام بأعلى معايير تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي حين نهنئ الأعضاء الجدد، فإننا أيضا نشجع الجميع على إيلاء عناية فائقة لسجلات الدول والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان طوال فترة عضويتها في المجلس.

ويقدر الاتحاد الأوروبي تقديرا كبيرا أعمال الإجراءات الخاصة. فهي تضطلع بدور بالغ الأهمية في النهوض بجدول أعمال حقوق الإنسان. وقدمت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة، ويناشد الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحذو حذوها وأن تتعاون بفعالية مع تلك الإجراءات. ولتمكين الإجراءات الخاصة من الاضطلاع بولاياتها بصورة كاملة، من الأهمية البالغة بمكان أن تكون قادرة بشكل مستقل على تقييم مسائل وحالات حقوق الإنسان ولفت انتباه المجلس إلى هذه المسائل والحالات. وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالمشاركة المتزايدة للمكلفين بولايات في أعمال المجلس.

وبالنظر إلى الحالة في البلدان المعنية، يرحب الاتحاد الأوروبي بتمديد الولايات المعلقة ببلدان محددة للمقررين الخاصين المعنيين بحالة حقوق الإنسان في ميانمار وإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكمبوديا وبيلاروس. كما نرحب بتمديد ولايات الخبراء المستقلين المعنيين بحالات حقوق الإنسان في هايتي وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وننوه أيضا بالتقرير الأول (A/HRC/29/42) للجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا. وأخيرا، نرحب بالقرار ٣٠/١، الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء بشأن سري لانكا، وهو خطوة هامة في السعي لتحقيق المصالحة والمساءلة هناك.

وتضطلع الإجراءات الخاصة المواضيعية بدور لا يقل أهمية من خلال إجرائها للبحوث وزياراتها المخصصة لبلدان بعينها

وإسهاماتها القيمة في تحسين فهم مضمون حقوق الإنسان المحددة. ومن ضمن العديد من الإجراءات الخاصة المواضيعية، يود الاتحاد الأوروبي أن يبرز أهمية ولاية المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، الذي يضطلع بدور فعال في تحديد العقبات القائمة والناشئة أمام التمتع بالحق في حرية الدين أو المعتقد وفي تقديم توصيات للتغلب على تلك العقبات. وعلاوة على ذلك، نريد أيضا أن نلفت الانتباه إلى الولاية المنشأة حديثا للخبير المستقل المعني بالتمتع بحقوق الإنسان بالنسبة للأشخاص المصابين بالمهق والولاية المتعلقة بالحق في الخصوصية في العصر الرقمي. ونتمنى لهما النجاح ونؤكد مجددا على دعمنا لولايتيهما.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بقوة بالاستعراض الدوري الشامل، وهو آلية عالمية وفريدة حقا في إطار الأمم المتحدة، وتتناول جميع حقوق الإنسان وتنطبق على جميع الدول الأعضاء بدون تفرقة أو تمييز. ولكن، في نهاية المطاف، تشكل نوعية التوصيات والالتزام بتنفيذها عوامل رئيسية لنتائج تلك العملية. وتشكل معاملة جميع البلدان على قدم المساواة عنصرا أساسيا لآلية الاستعراض الدوري الشامل، ويلزم استمرارها طوال كل دورة من الدورات.

ويكرر الاتحاد الأوروبي إدانته القوية لأعمال الانتقام والتخويف التي ترتكب ضد ممثلي المجتمع المدني الذين يحضرون اجتماعات مجلس حقوق الإنسان والمتعاونين مع آليات حقوق الإنسان ومفوضية حقوق الإنسان. وفي أعقاب المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين بعدم إرجاء النظر في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤، نناشد الأمين العام تعيين مركز تنسيق للأعمال الانتقامية، مع مراعاة الشواغل التي أثارتها بعض الدول بشأن بعض أحكام القرار. فقد كانت تلك إرادة مجموعة أقاليمية مؤلفة من ٥٦ دولة، بما في ذلك ٢٨ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، أعربت عنها في بيان مشترك خلال الدورة الثلاثين للمجلس. ولا نزال على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء للتوصل إلى حل للمسألة. وتتسم الإسهامات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قيمة بالغة لأعمال المجلس. ولا بد من المحافظة على إمكانية تفاعل هذه المنظمات والمؤسسات مع المجلس.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزامنا المستمر بالإسهام في أعمال مجلس حقوق الإنسان وزيادة تعزيز الدور الذي يضطلع به في حماية القانون الدولي لحقوق الإنسان وتطويره. وسنواصل بصورة منتظمة دعم وضمان تنفيذ القواعد والمعايير الدولية القائمة، والدعوة بقوة إلى إضفاء الطابع العالمي على حقوق الإنسان، وإلى تعزيز مراعاة جميع الدول لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن المأساة التي وقعت في باريس دليل آخر على وحشية الإرهاب الذي يهدد الحضارة الإنسانية. وفي لبنان والعراق أودت الهجمات الإرهابية أيضا بحياة العديد من الناس في الأيام الأخيرة. وبلدنا من ضمن البلدان التي عانت من أهوال الإرهاب الدولي على نحو مباشر. ونشارك الآخرين الإعراب عن تعازينا ومرة أخرى نؤكد على ضرورة المكافحة الحاسمة والمتسقة لتلك الآفة البشعة، التي ليست لها جنسية أو دين أو حدود. فالإرهاب ينتهك حقوق الإنسان، بما في ذلك أبسط الحقوق الأساسية – الحق في الحياة. ولمكافحة ذلك الشر على نحو فعال، يجب علينا حقا توحيد جهود المجتمع الدولي بأسره.

ونشكر السيد روكر على تقديمه التقرير عن أعمال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ (A/70/53). كما نهنئ ممثلي البلدان الـ ١٨ المنتخبين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر أعضاء في مجلس حقوق الإنسان.

ونعتبر المجلس عنصرا رئيسيا من عناصر النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فهو يهدف إلى تعزيز تشجيع الحوار الحكومي الدولي البناء بشأن حقوق الإنسان وتطويره. وتشارك روسيا بفعالية في أعمال المجلس بالتعاون مع جميع الدول المعنية، وأيضا مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل. وسنواصل تعزيز أنشطة المجلس، وفقا لمبدأ التعاون المتسم بالاحترام وعدم التسييس، وهو السبيل الفعال الوحيد لتحقيق الهدف المتمثل في الاحترام العالمي لحقوق الإنسان.

وهذا العام، تناول المجلس مجموعة واسعة من المسائل. ومن الأهمية بمكان أن قرارات المجلس، وبيانات رئيسه والبيانات القطرية المشتركة تناولت مواضيع مثل الذكرى السنوية السبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية وحماية المسيحيين وحماية الأسرة والذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الذكرى السنوية الأربعين لبدء نفاذ العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، نرى أن هناك العديد من المسائل الأخرى التي تتطلب الاهتمام العاجل من المجلس، بما في ذلك انتهاكات حقوق الأقليات القومية وظاهرة انعدام الجنسية الجماعي في القارة الأوروبية.

وعلى خلفية أشكال غير مفهومة من الكراهية بدأ العديد من الدول في قمع جميع أشكال الرأي المعارض بالضغط على وسائط الإعلام وإغلاق القنوات التلفزيونية وإدراج الصحفيين على قوائم سوداء. ويجب على المجلس أن يركز اهتمامه على الممارسة السلبية المتمثلة في استخدام الحصانة من الاختصاص المحلي للتهرب من المسؤوليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لكفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز الحق في التنمية ولتوطيد نظام الضمانات القانونية الدولية لعدم التدخل في الحياة الخاصة والأسرية.

وللأسف، فإن مجلس حقوق الإنسان لا يقوم بما يكفي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري والنزعة القومية العدوانية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أو تمجيد للنازية ونشر لأيديولوجيات الكراهية المتطرفة. ونعتقد أنه يجب على المجلس أن يولي قدرا أكبر بكثير من الاهتمام لهذه المسائل، وأنه ينبغي للدول أن تتبع نهجا بناء بقدر أكبر في التعامل معها. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء تزايد تسييس أعمال مجلس حقوق الإنسان والاستقطاب بين مصالح الدول الأعضاء فيه. ولا تساعد الجهود الجارية التي يبذلها العديد من البلدان للقيام بدور المرشد في تهيئة جو من التعاون البناء في المجلس، وهو أمر ضروري ليكون عمله فعالا. ونتيجة لذلك، يصعب كثيرا على المجلس عقد مناقشات مركزة وموضوعية بشأن المسائل الراهنة على جدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان

ومفهوم جيدا أن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقع على عاتق الدول، في حين أن مهمة المجتمع الدولي هي مساعدتها في هذا المسعى. ونعتقد أنه يجب دراسة حالة حقوق الإنسان في بعض البلدان في المجلس من منظور تزويد هذه البلدان بخدمات استشارية أو مساعدة تقنية أو بناء القدرات. وفي نفس الوقت، يجب أن نلتزم التزاما صارما بالمبدأ الأساسي المتمثل في أنه يجب ألا تُقدم المساعدة التقنية، في المقام الأول، إلا بناء على طلب الدولة المعنية. ونعتقد أنه يجب أن يكون عمل المجلس في مجال المساعدة التقنية متوافقا مع الشروط المطلوبة المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلال.

وتؤيد روسيا آلية الاستعراض الدوري الشامل التي تمثل – في رأينا – الآلية الموضوعية الدولية الوحيدة لرصد حقوق الإنسان. ونحث جميع الدول التي أنجزت فعلا أو ستنجز هذه العملية في المستقبل على العمل بروح من الانفتاح والتعاون الطوعي والاستعداد للدخول في حوار. وينبغي ألا تتجنب

قطع التزامات بتنفيذ التوصيات ويجب أن تضطلع بالمسؤولية عن تنفيذها. ونظرا للزيادة في عدد المكلفين بولايات في إطار إجراءات المجلس الخاصة في السنوات الأخيرة، يجب أن نركز على القضاء على ازدواجية الجهود وعلى الالتزام الصارم بالولايات المنوطة بهم وبمدونة قواعد السلوك.

وفي الختام، نود أن نشجع مرة أخرى الدول والأطراف المهتمة الأخرى على تجنب المزيد من التسييس أو التشويه الجغرافي أو المواضيعي لعمل المجلس وعلى عدم استخدام المجلس في حل المشاكل التي لا علاقة لها بولاياته. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى العمل مع المجلس بروح من التعاون البناء والمتكافئ القائم على الاحترام المتبادل. ونحن على استعداد للمساهمة في هذا العمل.

السيد ندونغ إيلا (غابون) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية.

وأعرب في البداية، بالنيابة عن بلدي وبالأصالة عن نفسي، عن خالص التعازي لفرنسا والشعب الفرنسي، ولا سيما أسر الضحايا، في أعقاب الهجمات الوحشية التي وقعت في مدينة باريس، بمنطقة ايل دو فرانس، يوم الجمعة. وتدين غابون بشدة هذه الأعمال الحقيرة التي لامكان لها في عصرنا، وغير المبررة على الإطلاق.

وأرحب بحضور السيد يواكيم روكر، الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ورئيس مجلس حقوق الإنسان، في القاعة. وأريد أن أشكره على المعلومات الهامة بشأن أنشطة المجلس التي تفضل بتقديمها لنا، كما أهنئه على العمل الممتاز الذي يؤديه في قيادة المجلس في وقت يواجه فيه العالم أزمات متعددة، تؤدي في كثير من الأحيان إلى انتهاكات متعددة الجوانب لحقوق الإنسان.

وبحكم تشرفي برئاسة مجلس حقوق الإنسان الهام بالنيابة عن بلدي، غابون، فإني أدرك نطاق المهام المسندة إليه وتعقيدها وأقدر تقديرا كاملا أنشطته ومبادراته الرامية إلى تعزيز مصداقية المجلس وفعاليته، وذلك سيرا على درب من سبقوه في المنصب. وأرحب بالاهتمام الخاص الذي يوليه لتعزيز التآزر الذي يجب أن يتوفر بين جنيف ونيويورك عند معالجة المسائل والشواغل المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وهذا التآزر ضروري تماما لأنه يمكن أن يكون بمثابة الأساس لزيادة التنسيق في تنفيذ تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وتعتقد غابون أن احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان شرط أساسي للتنمية المتناسقة القائمة على رفاه الناس كافة، بصرف النظر عن النوع الجنساني أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل العرقي أو المركز الاجتماعي. وكما تعلم الجمعية العامة جيدا، فإن كرامة الإنسان قائمة بغض النظر عن الاعتراف بها من عدمه. ويشجع وفد بلدي مجلس حقوق الإنسان على مواصلة النظر في الحالات التي تهدد ممارسة حقوق الإنسان والتمتع بها، مثل التمييز بجميع أشكاله، ولا سيما التمييز العنصري وكراهية الأجانب والتمييز ضد المرأة.

وتتابع غابون عن كثب نظر المجلس في القضايا والحالات الراهنة، كالتي تتعلق بالحياة الخاصة في عصر التكنولوجيا الرقمية والأسرة والتنمية المستدامة والهجرة وتغير المناخ. ويشجع وفد بلدي المجلس على تعزيز جهوده في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. ويجب دعم البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس على أنها بحاجة إلى هذا التعزيز بهدف تمكينها، في نهاية المطاف، من تحسين حقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية، يرحب وفد بلدي باقتراحات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بزيادة عدد الموظفين في الميدان.

وتعتبر حكومة بلدي تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مسعى متواصلا يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة والتعاون القوي لدولنا مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخاصة المجلس، وذلك تمشيا مع رؤية فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، الذي يريد أن يجعل غابون بلدا ناهضا بحلول عام ٢٠٢٥. وقد داومت غابون، وهي عضو أصيل في المجلس منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦، على الامتثال لمتطلبات تلك الآليات. ونشجع الدول الأخرى أن تحذو ذات الحذو.

إن إصلاح أساليب عمل مجلس حقوق الإنسان يكتسب أهمية خاصة اليوم، فيما نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه في العام القادم ٢٠١٦. ويمكن أن تبدأ عملية الإصلاح هذه بإجراء استعراض لجدول أعمال المجلس الذي صار مكتظا بعض الشئ بمرور السنين. وتشمل الجوانب الأخرى التي قد تحظى بالاهتمام كذلك إدراج بُعد حقوق الإنسان في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وهو ما يبعث بالأمل إلى البلدان النامية التي تواجه الكثير من التحديات. وإذ يقترب موعد الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد إعلان الحق في التنمية (القرار ١٢٨/٤١) في عام ٢٠١٦، تعرب غابون عن تأييدها للفريق العامل المعني بالحق في التنمية، وهو جهة حكومية دولية، وتأمل في أن يضطلع بولايته بالكامل.

وفي الختام، أؤكد مجددا دعم بلدي للأنشطة التي يضطلع بها مجلس حقوق الإنسان، وفقا للقرار ٢٥١/٦٥. فتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية يجب أن يأخذ في الاعتبار مبادئ الموضوعية والعالمية وعدم التسييس وعدم الانتقائية وعدم قابليتها للتجزئة، وهي الأساس لقيم الإنسانية والتضامن والعدالة الاجتماعية واحترام الحياة والكرامة الإنسانية.

السيدة ويلسن (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشير في البداية إلى الهجمات المروعة التي وقعت في باريس في ليلة الجمعة الماضية، بعد أيام فقط من الهجمات المفجعة في بيروت، وبغداد. ونقدم خالص تعازينا لأسر القتلى، وندين بشدة هذه الأعمال الإرهابية.

يظل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حجر الزاوية في إطار المجتمع الدولي لحقوق الإنسان. وقد كانت أستراليا من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، وأيدت باستمرار، منذ الأربعينات من القرن الماضي، الدور المحوري لحقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ونثني على مجلس حقوق الإنسان لعمله الهام في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، وقد شاركنا مع المجلس بنشاط بصفتنا دولة غير عضو منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦. ونشارك كذلك مشاركة بناءة في الاستعراض الدوري الشامل، الذي نعتبره عنصرا هاما من عناصر آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومن عناصر مناصرتنا لحقوق الإنسان. وقد تم استعراض أستراليا، يوم الاثنين الماضي، من قبل ١٠٤ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كجزء من جهودنا للجزء الثاني من الاستعراض الدوري الشامل. إننا نأخذ الاستعراض الدوري الشامل مأخذ الجد، وسوف ننظر، خلال الأشهر القليلة المقبلة بجدية في كل توصية.

وسنبقى من مؤيدي تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. وقد أعلن وزير الخارجية الأسترالي ترشحنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان لمدة سنتين من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٠، وهي المرة الأولى التي نسعى فيها إلى احتلال مقعد في المجلس.

وتواصل أستراليا التركيز على خمسة أركان في مجال حقوق الإنسان هي: النهوض بحقوق النساء والفتيات؛ وتعزيز الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية القوية في كل مكان؛ وتعزيز وحماية حرية التعبير؛ والنهوض بحقوق الشعوب الأصلية؛ وتعزيز مؤسسات وطنية قوية لحقوق الإنسان وبناء القدرات. وتعكس هذه الركائز أولوياتنا في الداخل والخارج.

وهي مسائل ظللنا نناصرها منذ وقت طويل على الصعيد المحلي، وفي مشاركاتنا الدولية في مجال حقوق الإنسان ومن خلال التزاماتنا في إطار برنامج معوناتنا.

ونفخر، بوصفنا موطنا لإحدى أقدم الحضارات في العالم، بثقافة الشعوب الأسترالية الأولى وإرثها الثقافي. وتلتزم أستراليا، تماشيا مع استراتيجيتنا المتعلقة بالشعوب الأصلية، بإعمال الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية (القرار ٢/٦٩) وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. فنحن نشارك في قرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ونتطلع إلى النظر في الكيفية التي يمكن بها تعزيز آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية.

وعلى الصعيد الدولي، نعطي أولوية عليا للنهوض بحقوق المرأة والفتاة، وقد وضعنا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صميم برنامج المعونة. ونحن ملتزمون بالعمل، بالتعاون مع الدول الأخرى، على تحقيق المساواة أمام القانون بالنسبة للنساء والفتيات والحد من العنف ضد المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

وتشجع القيادة الأسترالية مؤسسات حقوق إنسان وطنية قوية وفعالة ومستقلة، واستقلالية القضاة والمحامين، والحكم الرشيد مع المجموعات المعنية، والمسؤولية عن الحماية. كما أن أستراليا أيضا مناصرة قوية للإلغاء العالمي لعقوبة الإعدام. وسنواصل تشجيع الدول على الابتعاد عن هذا الشكل اللاإنساني من أشكال العقوبة. فقد أكدت أستراليا منذ فترة طويلة أنه لا يوجد دليل على قيمته كرادع، وأنه لا يمكن الرجوع عن أي إخفاق في استخدامه. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نرى مجلس حقوق الإنسان يتخذ القرار ٣٠/٥، المتعلق بعقوبة الإعدام.

وستواصل أستراليا دعم الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة وفعالية عمل مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال الأخذ بنظام النظر في القرارات مرة كل عامين وتعزيز التنسيق بين نيويورك وجنيف. ونواصل كذلك تثمين ما تقوم به المفوضية السامية لحقوق الإنسان من دور هام في تيسير عمل المجلس والمساعدة في الإجراءات الخاصة وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. وتؤيد أستراليا بقوة استقلال المفوضية السامية لحقوق الإنسان والعمل الذي تضطلع به في الميدان، وخاصة في منطقتنا.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): أعرب، شأني شأن الآخرين، عن أعمق مشاعر التعاطف مع ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس يوم الجمعة الماضي. فنحن نتضامن تضامنا كاملا مع حكومة وشعب فرنسا، وكذلك مع الحكومات الأخرى التي تأثرت مؤخرا بالهجمات الإرهابية، لا سيما حكومتي العراق ولبنان.

وأشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرضه تقرير المجلس السنوي (A/70/53). فالعلاقة الدينامية بين المجلس والجمعية العامة، نظرا لأن الهيئتين مكلفتان بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بالغة الأهمية. وبالتالي، فإن الاتصال والتنسيق ضروريان. ونقدر زيارات الرئيس روكر المنتظمة إلى نيويورك ونأمل في أن يحذو خليفته ذات الحذو. وستتركز ملاحظاتي اليوم على بعض من أهم الإنجازات التي تحققت في المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

إن القرار الذي اتخذه المجلس بدعم الجهود الوطنية المبذولة في سري لانكا للمساءلة عن الجرائم المرتكبة خلال الحرب الأهلية يرسل إشارة هامة للناجين هناك. كماأإنه أعطى مثلا على دور المجلس في تعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، لا سيما حينما ترتكب في حق السكان المدنيين. وتقع على الهيئات القضائية الوطنية دائما المسؤولية الرئيسية عن التحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها. ولا تتدخل العدالة الجنائية الدولية، خاصة في شكل المحكمة

الجنائية الدولية، إلا عندما تخفق الجهود المحلية أو تنعدم. فالآلية المختلطة المقترحة، في ظل قيادة وطنية لكن مع وجود عنصر دولي، تتطلب التزاما قويا من جانب حكومة سري لانكا بتحقيق العدالة لضحايا الحرب وتعزيز جهازها القضائي على نحو مستدام. وتتطلب أيضا مشاركة مجلس حقوق الإنسان المستمرة، لأن هذه العملية ستكون طويلة وربما صعبة. وفي هذا الصدد، نشيد بالقيادة التي أبداها بشأن هذه المسألة المفوض السامي زيد رعد الحسين.

إن المساءلة عن أسوأ أنواع الجرائم بموجب القانون الدولي مهمة، غير أنه ينبغي ألا نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأنها ستسفر عن تعويض حقيقي عن هذه الجرائم. فمنعها من الحدوث في المقام الأول هو واجبنا الحقيقي والتحدي الذي يواجهنا. ولذلك نرحب بحقيقة انضمام ١٠٦ من الدول إلى مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب.

ونتطلع إلى أن نشهد تعهد مزيد من الدول بهذا الالتزام السياسي الهام، الذي سنستخدمه كمقياس لدى اتخاذ قرار بشأن البلدان التي نود أن نراها تعمل في مجلس الأمن وكذلك في مجلس حقوق الإنسان. كما أن مدونة قواعد السلوك جاهزة الآن ليتم تطبيقها فيما يتعلق ببوروندي، الأمر الذي سيكون أول تحد رئيسي تواجهه. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ مجلس الأمن بتوافق الآراء للقرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥) بشأن الحالة في ذلك البلد.

في تموز/يوليه، عين مجلس حقوق الإنسان للمرة الأولى مقررا خاصا معنيا بالحق في الخصوصية. وتشكل حماية الخصوصية في العصر الرقمي أحد التحديات الكبيرة أمام حقوق الإنسان في عصرنا. كما أنه مجال يمكن أن يؤثر فيه مجلس حقوق الإنسان تأثيرا حقيقيا، لا سيما بالمساعدة في وضع حدود للدول التي تمس الحق في الخصوصية. ومن الواضح أن مجرد حقيقة أن التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد جعل جمع البيانات الشخصية أيسر من أي وقت مضى ليست سببا كافيا لخفض ما لدينا من معايير للحماية. ويمكن أن تضطلع المراقبة الرقمية بدور مفيد في إنفاذ القانون، ولكن يجب في جميع الأوقات احترام مبدأ التناسب وأن تكون هذه المراقبة خاضعة للمراجعة القضائية، بما في ذلك إيجاد سبل انتصاف للأفراد المُضارين. كما ينبغي أن يكون ذلك رسالة رئيسية لاستعراض الوثيقة الختامية لمنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتنفيذها. ويجب حماية حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت وخارجها. ويقتضي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن نوسع نطاق هذه الحماية، دون تمييز على أساس الجنسية أو المواطنة، وأن تحترم الدول تلك الحقوق مع عدم المساس بها، سواء في أراضيها أو خارجها أو في الفضاء الإلكتروني.

ما برح المجلس يحرز تقدما بشأن مسألة عقوبة الإعدام، ولا سيما قرار مجلس حقوق الإنسان المُعتمد مؤخرا ٣٠/٥ والذي يتناول العلاقة بين عقوبة الإعدام والحظر المطلق للتعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة أو القاسية. وبشأن هذه المسألة، يوضح الأمين العام في تقرير مجلس حقوق الإنسان المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥ ما يلي:

> ”في ضوء تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان والسوابق القضائية وممارسات الدول، يتعارض فرض عقوبة الإعدام مع ... حظر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة“. (A/HRC/30/18، الفقرة ٥٥)

وفيما يخص مسألة التعذيب، لم يجد المقرر الخاص أدلة قاطعة على وجود أساليب إعدام مستخدمة حاليا تراعي الحظر في كل حالة. وينبغي للمجلس والجمعية العامة أن يكونا قادرين على متابعة هذا المنطق لتقديم بيانات مماثلة في المستقبل. وقد

لا يكون هناك توافق آراء دولي كامل بشأن عقوبة الإعدام، لكن ما يشجعنا كثيرا هو الاتجاه الإيجابي المطرد نحو إلغائها في جميع أنحاء العالم.

وختاما، أود أن أثير مسألة قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤، المعتمد في عام ٢٠١٣، والذي يشجع المجلس في الفقرة ٩ منه الدول على

”التصدي لأعمال التخويف والانتقام المرتكبة بحق الأفراد والمجموعات الذين يتعاونون أو تعاونوا مع الأمم المتحدة“.

ولا يزال القرار في انتظار التنفيذ، على الرغم من أنه لم تعد هناك أي عقبات قانونية أو عملية. والتهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم تزداد بوتيرة تبعث على القلق. وهؤلاء الأفراد الشجعان يسهمون إسهاما رئيسيا في إحدى الركائز الثلاث للأمم المتحدة. ولذلك، فمن المصلحة الذاتية للمنظمة وواجبها الأخلاقي أيضا أن تساعد على حمايتهم. ومن ثم، يجب تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤ دون مزيد من التأخير وبطريقة تحظى بأوسع دعم سياسي ممكن.

السيدة إيباراغويري (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن عميق تعازي الفلبين حكومة وشعبا إلى حكومات وشعوب العراق ولبنان وفرنسا في أعقاب الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في الأسابيع الأخيرة ضد المدنيين الأبرياء في العراق ولبنان وفرنسا، الذين انتهك حقهم في الحياة والحرية والأمن الشخصي، على النحو المكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونقف متضامنين مع شعوب العراق ولبنان وفرنسا وجميع البلدان الأخرى المتضررة في إدانة تلك الهجمات وفي مكافحة هذه الآفة.

تشكر الفلبين رئيس مجلس حقوق الإنسان على إحاطته الإعلامية، وترحب بآخر تقرير عن عمل المجلس (A/70/53).

وأود أن أعرب عن دعم بلدي القوي لما يبذله من جهود من أجل تعزيز كفاءة المجلس وفعاليته.

وقد شرف بلدي قبل أسبوعين بانتخابه لمدة عضوية أخرى في المجلس، للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. ونقدر هذه الفرصة لخدمة المجلس مرة أخرى، ونتعهد بمواصلة المشاركة بفعالية في أعماله بروح من التواصل البناء والتعاون، وذلك بهدف دعم المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد درجت الفلبين على تقديم مبادرات في مجلس حقوق الإنسان بشأن حماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة، كالمهاجرين والمرأة والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، وما برحنا نفعل ذلك في الفترة المشمولة بالتقرير.

وكانت الفلبين من بين المقدمين الرئيسيين لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٢٩ بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، الذي يدعو إلى إجراء دراسة حول آثار تغير المناخ والتمتع الكامل بحق الإنسان في الصحة، ويقرر إدراج حلقة نقاش بشأن هذه المسألة في برنامج عمل الدورة الحادية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان. وسنواصل العمل مع البلدان الشريكة في هذا المجال الهام للغاية بهدف تهيئة إحساس أقوى بالطابع الملح لاعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في التعامل مع تغير المناخ. ونود أن نرى المجلس ينظر في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يستجيب لنداءات الشعوب والمجتمعات المحلية التي تتعرض أرواح أفرادها وسبل عيشهم للخطر والذين قد يضطرون لمغادرة ديارهم والهجرة، نتيجة للأحداث أو الكوارث ذات الصلة بتغير المناخ.

وبصفة الفلبين رئيس منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ – وهي مجموعة تتكون من ٢٠ بلدا هي الأكثر تأثرا بتغير المناخ – وبوصفها أحد أكثر البلدان المعرضة للكوارث في العالم، فإنها تولي أهمية للاستمرار في زيادة وعي المجتمع الدولي بالآثار الحقيقية والمدمرة لتغير المناخ، والذي تمس آثاره

مسائل حقوق الإنسان والهجرة والصحة والتعليم والعمل، من بين أمور أخرى.

وفي المشاورات الإقليمية للاستعراض الدوري الشامل، قدمت الفلبين قرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٠ بشأن إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل الذي يقوم به. ويدعو القرار إلى عقد حلقة نقاش أثناء الدورة الثانية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان للوقوف على إسهام البرلمانات في أعماله وفي استعراضه الدوري الشامل ولتحديد السبل الكفيلة بمواصلة تعزيز إسهاماتها. وفي هذا الصدد، قاد مجلس الشيوخ الفلبيني في مانيلا في شباط/فبراير من هذا العام المشاورات الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ على مستوى البرلمانيين.

وتؤيد الفلبين بقوة آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان. ونؤمن إيمانا راسخا بأن هذه الآلية تمثل أداة مفيدة للغاية لإحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع، حيث إنها تشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة فيها بطريقة بناءة، والعمل من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان داخل البلدان، وفقا للأولويات الوطنية لكل منها والتزاماتها وتعهداتها الدولية.

وترى الفلبين أن ثمة حاجة إلى التركيز بقدر أكبر على تقديم دعم دولي لبناء القدرات، وذلك لتمكين البلدان من تنفيذ التوصيات التي قبلت بها على نحو أفضل.

وفي الختام، ستواصل الفلبين دعم العمل الهام الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان والمشاركة فيه بنشاط، ودعم دوره بوصفه محفلا لإجراء حوار حقيقي وبناء، مع التركيز بشدة على بناء القدرات والتعاون الدولي.

السيد سوخي (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن خالص تعازينا لأسر ضحايا الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في باريس يوم الجمعة الماضي. وكما صرح فخامة السيد إلبغدورج تساخيا، رئيس منغوليا، ليلة الجمعة الماضية، ”إننا نقف متحدين مع شعب فرنسا، وليس لدينا أدنى شك في أن فرنسا ستنتصر“.

وأود الإعراب عن امتنان حكومة بلدي العميق للدعم القيم الذي حظيت به منغوليا في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، عندما انتخبت – للمرة الأولى – عضوا في مجلس حقوق الإنسان، للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وسوف تبذل منغوليا قصارى جهدها للاستفادة من الثقة التي حظيت بها والمساعدة في النهوض بقضية تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وحمايتها. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرضه للتقرير السنوي (A/70/53) للمجلس. ويشيد وفد بلدي بجهود مجلس حقوق الإنسان، الذي يعد منبرا رئيسيا للحوار البناء والتعاون من أجل تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ويكشف تقرير المجلس عن صورة واقعية للانتهاكات والتحديات الحالية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم ويوصي بصكوك وسبل ممكنة للدفاع عن حقوق الإنسان، والحرية، والمساواة، والكرامة، مع مكافحة التعصب والتمييز والعنف.

ويمثل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إحدى الركائز الأساسية للسياسة الخارجية لمنغوليا. ونحن ندرك الدور المحوري لحقوق الإنسان في التخطيط للتنمية المستدامة، ونقر بأن حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الديمقراطي، كلها أمور مترابطة يعزز بعضها بعضا. وستواصل منغوليا تعزيز مسائل التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وحقوق الطفل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة؛ ومكافحة الاتجار بالبشر؛ وإلغاء عقوبة الإعدام.

ونقدر أهمية عملية الاستعراض الدوري الشامل لأنها تمنح جميع الدول الأعضاء فرصا متكافئة لجذب انتباه تلك الهيئة

الهامة لحالة حقوق الإنسان لديها، وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة؛ ومناقشة التحديات التي تواجه تنفيذ الالتزامات في مجال حقوق الإنسان. وقد نوقش التقرير الوطني الثاني لمنغوليا في إطار الاستعراض الدوري الشامل بشكل بناء في أيار/مايو ورحب به الفريق العامل المعني بالتقرير الدوري الشامل، الذي رحب بجهود منغوليا الرامية إلى تنفيذ التوصيات المقدمة أثناء الاستعراض الدوري الشامل الأول. وقد قدم الفريق العامل ١٦٤ توصية، قبلت منها حكومة منغوليا ١٥٠ توصية. وتعمل الحكومة حاليا على وضع خطة عمل لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

وما برحت منغوليا تؤيد العمل والأنشطة المنفذة في إطار الإجراءات الخاصة للمجلس، ووجهت حكومة منغوليا دعوات دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في عام ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين، استقبلت منغوليا زيارات من ثمانية من المكلفين بولايات، بمن في ذلك المقررون الخاصون المعنيون بالحق في الغذاء، والحق في التعليم، ومسألة التعذيب، والفقر المدقع، وحقوق الإنسان، وكذلك الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

وتقدر منغوليا أهمية العمل الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتلاحظ ازدياد الطلب على دعم المفوضية وأنشطتها. ومنذ عام ٢٠١٤، ما فتئت منغوليا تقدم تبرعات مالية متواضعة إلى المفوضية. وحيث إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحدة من الركائز الثلاث للأمم المتحدة، فينبغي تدعيمها، وينبغي ألا تعيق الصعوبات المالية عمل المفوضية للنهوض بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

وترى منغوليا أن حقوق الإنسان من الأمور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وتتيح لنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) فرصة هامة لإحراز مزيد من التقدم في إعمال حقوق الإنسان لجميع الناس في كل مكان وبدون تمييز.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام حكومة بلدي الكامل بالإسهام في أنشطة المجلس خلال عضويتها، بما في ذلك من خلال التعهدات والالتزامات الطوعية بموجب القرار ٢٥١/٦٠. فعلى الصعيد الدولي، ستواصل منغوليا دعم مبادئ اللاانتقائية والشمولية وعدم التجزؤ في حقوق الإنسان، وستعمل على ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. وعلى الصعيد الوطني، ستواصل منغوليا الوفاء على نحو شامل بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وزيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال توسيع نطاق التعاون مع جميع أصحاب المصلحة.

السيدة النصر الله (الكويت): يدين وفد بلدي الهجمات الإرهابية الجبانة التي تعرضت لها كل من فرنسا ولبنان والعراق. ونؤكد في هذا الصدد أن مثل هذه الأعمال الإرهابية تستدعي أن يواصل المجتمع الدولي دوره في مواجهة الإرهاب ومحاربته بكل أشكاله وصوره.

تناقش الجمعية العامة اليوم بندا هاما من البنود المدرجة على جدول أعمالها. وأود أن أشكر هنا مجلس حقوق الإنسان على التقرير المطروح أمامنا اليوم (A/70/53)، الذي يلخص ما جاء من أعمال من أجل تعزيز حقوق الإنسان في المجتمع الدولي وسعيه الدائم لترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والدفاع عنها. ولا يفوتنا في هذه المناسبة تقديم الشكر لرئيس مجلس حقوق الإنسان، السيد، على جهوده. ويستعرض التقرير عدة مسائل تتعلق بحقوق الإنسان وحمايتها وكيفية التمتع الفعلي بالحريات الأساسية. كما تناول حالات حقوق الإنسان في بعض الدول، وركز على دور الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وجهودها في تعزيز أوجه التعاون مع مختلف دول العالم. كما تطرق إلى مسائل في غاية الأهمية، مثل الاتجار بالبشر، وحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة،

والتعجيل بالجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز والعنف ضد المرأة.

كما تطرق التقرير إلى نتائج الاستعراض الدوري الشامل لعدة دول، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل لدولة الكويت. وينبغي التنويه هنا عن أن الوصول للتطبيق الفعلي والكامل لمفهوم حقوق الإنسان يقع على عاتق الدول، ويتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي ككل. وقد بذلت دولة الكويت، منذ اعتماد التقرير الدوري الشامل الثاني في ٢٠١٥ أمام مجلس حقوق الإنسان، جهودا كبيرة من أجل تنفيذ نتائج الاستعراض، حيث إن إجمالي التوصيات المقدمة خلال عملية الاستعراض بلغ عددها ٢٧٨ توصية، تم قبول ١٧٨ توصية منها، التي تتسق مع أحكام الدستور والشريعة الإسلامية. في حين أخذت دولة الكويت علما بخمس وعشرين توصية أخرى، كما حظيت أربع توصيات بدعم جزئي لما يتماشى مع المعاهدات الدولية.

وأود في هذا السياق، الإشارة إلى أن بلادي قد وافقت على مشروع قانون بشأن إنشاء ”الديوان الوطني لحقوق الإنسان“ استرشادا بمبادئ باريس التي تعزز حماية حقوق الإنسان والعمل على نشر واحترام الحريات العامة والخاصة في ضوء قواعد الدستور وأحكام الاتفاقيات الدولية المصدق عليها. وقامت بلادي بوضع آليات وطنية لتعزيز حقوق الإنسان، ومنها لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في مجلس الأمة، فضلا عن إنشاء هيئات عامة لمكافحة الفساد والإشراف على القوة العاملة لكافة القطاعات.

ومما لا شك فيه أن مفهوم حقوق الإنسان مرتبط ارتباطا مباشرا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويرجع سبب ذلك إلى أن رقي الأمم والشعوب يقاس بمدى احترامها والتزامها بمبادئ حقوق الإنسان، كما أن ميثاق الأمم المتحدة يحثنا على النهوض بمبادئ حقوق الإنسان والحفاظ على حرياته الأساسية.

وتقدمت دولة الكويت بالعديد من المساعدات الإنسانية من خلال الهيئات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية، كالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وذلك دعما لجهودها وإيمانا منها بأهمية تعزيز السلم والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق استضافت دولة الكويت ثلاثة مؤتمرات دولية لدعم الوضع الإنساني في سوريا، بالتوافق مع مع تقرير مجلس حقوق الإنسان ومع قراره ٢٠/٢٨ أملا منها في تخفيف معاناة الشعب السوري الشقيق. وفي هذا الصدد يؤكد وفد بلادي تأييده ودعمه لمشروع القرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان بشأن استمرار التدهور الخطير لحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في سوريا ٢٠/٢٨ الذي يدين بشدة الانتهاكات الجسيمة وعلى نطاق واسع للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ولا يفوتنا في هذا المجال، ونحن نناقش مسألة حقوق الإنسان وضرورة احترام آدميته، أن ندين وبشدة الممارسات والسياسات القمعية الإسرائيلية المستمرة في انتهاك لأبسط مبادئ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني الأعزل في الأراضي المحتلة. كما ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الانصياع للقرارات الشرعية الدولية والكف عن سياساتها العدوانية والتوسعية وإلزامها باحترام القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان واحترام تعهداتها المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين.

وفي هذا الصدد، ندعم جميع القرارات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان الواردة في التقرير.

في الختام، وبالرغم من الجهود التي تبذلها دولة الكويت والإنجازات التي حققتها في مجال حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، إلا أن مسؤوليتنا تجاه هذه المسألة تدفعنا نحو مواصلة تلك الجهود لتذليل كافة الصعوبات والعراقيل، والعمل

على الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية لتحقيق ما تم اعتماده في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

السيد محمود (مصر): تؤيد مصر البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون، باسم مجموعة الدول الأفريقية، والبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

بداية، أود أيضا أن أرحب بالسفير يواكيم روكر، الممثل الدائم لألمانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والرئيس الحالي لمجلس حقوق الإنسان. ويود وفد مصر أن يشكر الرئيس روكر على عرضه اليوم التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان (A/70/53)، وأتقدم إليه بالتهنئة أيضا على الجهود المتفانية والدؤوبة التي بذلها خلال رئاسته للمجلس.

وتأتي جلستنا اليوم في أعقاب الهجمات الإرهابية المقيتة التي شُنّت في فرنسا ومصر وبيروت، وفي أماكن عديدة أخرى في جميع أنحاء العالم، وأدت إلى سقوط العشرات من الأبرياء وسببت الصدمة لضمير المجتمع الدولي. وتبدو آفة الإرهاب والتطرف المقيتة هذه بوصفها تحديا أساسيا يواجهه المجتمع العالمي وتشكّل عقبة كأداء أمام تمتع السكان بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصة فيما يتعلق بالحق في الحياة والأمن الشخصي. ونرحب باعتماد مجلس حقوق الإنسان القرار ١٧/٢٨ بشأن آثار الإرهاب على حقوق الإنسان. ونحث المجلس على توحيد صفوفه في مساندة الرسالة الأساسية والحسنة التوقيت التي يبعث بها، ألا وهي إدانة جميع أعمال الإرهاب أينما وقعت وأيا كان مرتكبوها، فضلا عن الأخذ في الاعتبار بالأثر المدمر للإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان.

ويصادف العام القادم حلول الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان. ومنذ إنشائه، واصل المجلس الاضطلاع بمهمته الرئيسية المناطة به والمتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها على الصعيد العالمي. غير أنه لا يمكن تنفيذ تلك الولاية بطريقة فعالة ما لم تطبّق وفقا لمبادئ عدم التسييس واللاانتقائية والموضوعية والشمول، علاوة على التعاون الدولي وفي إطار حوار حكومي دولي حقيقي بشأن مسائل حقوق الإنسان. ولا مناص من أن التحديات غير المسبوقة التي يتعرض لها ضمان الاحترام العالمي لحقوق الإنسان تقتضي توسيع نطاق عمل وأنشطة مجلس حقوق الإنسان، وتؤدي إلى زيادة الضغوط على موارده وبرنامج عمله.

وتؤيد مصر بقوة تعزيز فعالية عمل المجلس في ذلك الصدد. ونرحب باعتماد البيان الرئاسي A/HRC/PRST/29/1 بشأن تعزيز كفاءة مجلس حقوق الإنسان وقرار المتابعة الذي أعقبه A/HRC/DEC/30/115.وتنوه مصر أيضا إلى الالتزامات المنصوص عليها في إعلان وبرنامج عمل فيينا المؤيد لعالمية جميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية، فضلا عن عدم تجزئة تلك الحقوق وتشابكها وترابطها. وتؤيد مصر أيضا المبدأ القائل بأنه ينبغي التعامل مع جميع حقوق الإنسان بطريقة عادلة منصفة، وبذات الأهمية وعلى قدم المساواة.

ويصادف العام المقبل الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية. ونرى أن تلك المناسبة تتيح فرصة مواتية لتعزيز جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لحقوق الإنسان الرامية لإعمال الحق في التنمية وزيادة تفصيل مضمونه المعياري، بما في ذلك عن طريق وضع معايير قابلة للقياس ومعايير فرعية من أجل تنفيذه. ونتطلع أيضا إلى الإسهامات التي يمكن أن يقدمها مجلس حقوق الإنسان في دعم جهود الشراكة العالمية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

ولا ريب أن القضاء على الفقر وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يندرجان في صميم الميثاق

الإنمائي العالمي الجديد. ونشعر بالارتياح إلى الجهود التي يبذلها المجلس للتصدي بشكل ملائم للتحديات التي تعوق تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي ذلك الصدد، نلاحظ بتقدير عميق اعتماد قرار المجلس ١٥/٢٨ بشأن الحق في العمل. وفي ذلك القرار الذي قدمته مصر، أكد المجلس أن توفير العمل اللائق والعمالة الكاملة والمنتجة يمثّلان جزءا لا يتجزأ من تحقيق حقوق الإنسان والعيش في حياة كريمة.

ويسرنا أن نرى أن مجلس حقوق الإنسان ما زال يعمل بنشاط في مسائل العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك التعصب الديني والوصم والتمييز والعنف على أساس الدين والمعتقد. وما يثير القلق أننا لا نزال نشهد حالات مزعجة ومتكررة للانتهاكات هذه، وخصوصا في سياق الدعاية ووسائط الإعلام السياسية والانتخابية، بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي. وتتطلب هذه العمل الحازم والفوري، فضلا عن التنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وقد أصبحت هذه المسألة أكثر إلحاحا نتيجة لأزمة اللاجئين وطالبي اللجوء الناشئة حاليا. وفي ذلك الصدد، نحث مجلس حقوق الإنسان على إيلاء المزيد من الاهتمام إلى الحقوق الإنسانية للمهاجرين.

ويهنئ وفد بلدي مجلس حقوق الإنسان على اتخاذ القرار ٢٢/٢٩ بشأن حماية الأسرة، الذي تولت قيادته مصر وفريق أساسي أقاليمي. وباعتماده نص شامل وطموح وبأغلبية مريحة، فقد أكد مجلس حقوق الإنسان مجددا التزامات الدول، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بتوفير الحماية الفعالة للأسرة بوصفها الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع. ونتطلع إلى التقرير ذي الصلة الذي سيقدمه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في آذار/مارس المقبل.

ومن ناحية أخرى، فإننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء المحاولات الرامية إلى فرض المفاهيم الخلافية والمفاهيم التي لا أساس لها في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن شأن ذلك النهج أن يقوض عالمية حقوق الإنسان على نحو خطير، إلى جانب مصداقية النظام الدولي لحقوق الإنسان.

وأختتم بياني بإعادة تأكيد دعم مصر المستمر لعمل مجلس حقوق الإنسان، بوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، وللدور الهام الذي يضطلع به في تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان.

السيد كالوديروفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد الجبل الأسود تأييدا كاملا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أبدأ بتقديم أحرّ التعازي إلى ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس ولبنان. وتذكرنا تلك الأحداث المأساوية بأهمية زيادة تعزيز مجلس حقوق الإنسان وغيره من آليات حقوق الإنسان، والانضمام إلى الجهود التي نبذلها في التصدي للإرهاب والتطرف العنيف.

يود وفد بلدي أن يشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير يواكيم روكر، على عرضه التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان (A/70/53) على الجمعية العامة. ونعرب عن تقديرنا لإتاحة هذه الفرصة لمناقشة الإنجازات التي حققها مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٥، آخذين في الاعتبار على نحو خاص أن هذه هي السنة الأخيرة من فترة عضويتنا في تلك الهيئة. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالسفير روكر على الطريقة التي أدى بها مهامه بصفته رئيسا للمجلس في سنته التاسعة، وعلى مشاركته الشخصية في استحداث مجموعة من الاستجابات للتحدي المتمثل في تحسين أساليب عمل المجلس، وهو أمر لا يمكن الإغفال عنه. وشمل ذلك عقد معتكف استضافته برلين في وقت سابق من هذا العام، وقد ساعد حقا في بلورة أفكار مثمرة بشأن كيفية زيادة تعزيز نظام حقوق الإنسان في جنيف.

ويكتسي إعمال حقوق الإنسان أهمية بالغة لصون الديمقراطية والحرية.ومن الضروري تحقيق الهدف الرئيسي للأمم المتحدة: صون السلم والأمن الدوليين.ويستمر الكفاح من أجل دعم حقوق الإنسان بالنيابة عن الأشخاص الذين يعانون من الظلم ويسعون إلى الانتصاف، أو لضحايا تصرفات المتطرفين من ذوي النزعة العنيفة ولانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويمكننا أن نعلم من خلال التقرير المعروض علينا اليوم، أن مجلس حقوق الإنسان قد أثبت قدرته على الإسهام في جهود حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.وما فتئ المجلس يتناول المسائل الحساسة ذات الصلة، ويتصدى للعديد من حالات حقوق الإنسان الصعبة والمعقدة، فضلا عن تضييق هوة الخلاف بين دول متباينة فيما بينها من الناحية السياسية والأيديولوجية والثقافية، غير أنها تتشاطر هدفا مشتركا يتمثل في مكافحة مستويات مذهلة من التقصير في أداء الواجب وانتهاك حقوق الإنسان أحيانا.وبالإضافة إلى دوراته العادية، فقد أكدت دورته الخاصة التي عقدت بشأن تنظيم بوكو حرام أن أنشطة المجلس ما تزال تقترن بتحديات هائلة.

وأود أن أعرب عن شعورنا بالرضا عن أن المجلس قد اتخذ قرارات هامة هذا العام، وأن الجبل الأسود كان يمثّل جزءا من فريقها الأساسي ذي الصلة.ويهدف قرارنا إلى مكافحة الممارسة الضارة المتمثلة في زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، بهدف الحيلولة دون ترك الأطفال، وخاصة النساء والرجال، على هامش المجتمع.أما القرار الثاني فيهدف إلى مساعدة حكومة سري لانكا في التفاوض على الصعوبات التي يواجهها البلد في عمليات المصالحة والانتقال بعد انتهاء النزاع.ولن نكون مخطئين في القول إن هذا القرار يجسد – على نطاق ضيق وأصغر – الهدف الأعلى للمجلس، ألا وهو تضافر الجهود الجماعية للمجتمع الدولي والإرادة السياسية لحكومة البلد بغية تمكين المواطنين الذين تحملوا معاناة كبيرة في الماضي من التمتع بحياة آمنة كريمة ويعمها المزيد من السلام.

وأنتقل الآن إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. فقد أثبتت هذه الآلية أنها أداة رئيسية للنظر المستقل والمحايد في حالة حقوق الإنسان من منظور قُطري أو مواضيعي. ونود أن نشيد بخبرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي واصل خلال هذا العام توجيه انتباه المجلس إلى إجراء الدراسات المواضيعية بشأن الانتهاكات المزعومة أو سوء المعاملة أو السلوك، علاوة على تقديم المشورة المناسبة إلى البلدان التي هي بحاجة إلى الحصول على المساعدة التقنية.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أن ندرك أن أي مبادرة ترمي لإعطاء المفوضية السامية دورا ثانويا بالمقارنة إلى المجلس ستؤدي إلى نتائج عكسية فيما يتعلق باستقلالية المفوضية السامية.وينبغي عوضا عن ذلك، زيادة تعزيز المجلس والمفوضية معا عبر إيجاد الوسيلة المناسبة لجعل الهيئتين أكثر حساسية لتوصيات كل منهما، وبالدعوة إلى اتّباع نُهج أكثر حساسية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالوسائل المالية اللازمة لواجباتهما المتكاملة والمستقلة.وسنواصل في ذلك الصدد، الدعوة إلى توفير الموارد الكافية للمجلس والمفوضية في المستقبل لتمكينهما من الاضطلاع بواجباتهما الهامة.

ويجب أن نشيد إشادة صادقة بآلية الاستعراض الدوري الشامل التي ما تزال تشكّل حافزا مهما لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلدان قيد الاستعراض.وما دامت المرحلة الثالثة على وشك البدء، فإن نتائج مرحلة التنفيذ ستحدد مدى كفاءة هذه الآلية ومصداقيتها، كما ستبيّن مدى مشاركة الدول في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.ويولي الجبل الأسود اهتماما كبيرا للآلية، وقدّم مؤخرا تقريره لمنتصف المدة عن تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الدورة الثانية.ونحن أيضا بصدد وضع آلية وطنية لمتابعة التوصيات المقدمة عن طريق الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات.

وإذ يقترب مجلس حقوق الإنسان من إحياء الذكرى السنوية العاشرة لإنشائه، فلطالما تساءلنا عمّا إذا كنا قد أنشأنا آلية مناسبة وذات مصداقية للتصدي للتحديات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي.ومن الصعب تقييم النتائج بالنظر إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي لا يُساءل عنها الجناة في كثير من الأحيان، علاوة على عزم التطرف العنيف والإرهاب على إعاقة الكفاح من أجل صون السلام والأمن.

وما يزال الموطنون في سوريا يتجرعون آلاما هائلة من جراء النزاع.وقد اضطر الكثيرون منهم إلى الفرار من ديارهم، وربما تحولوا إلى ضحايا للاتجار والتهريب.وتعيش نسبة مئوية كبيرة من المواطنين حياة من الجوع والفقر.وما زالت المرأة محرومة من التمتع بنفس حقوق الرجل، ولا تزال تواجه أشكالا قاسية من التمييز.وما تزال بعض الحكومات لا تأبه لنداءات المجتمع الدولي المتكررة إلى تحسين حالة حقوق الإنسان.وعادة ما يقترن ذلك السلوك بالتضييق على حيز المجتمع المدني، وهو وضع يواجه فيه المدافعون عن حقوق الإنسان ممارسات الترهيب والمضايقة.

وإن من المؤسف أيضا أن يُنظَر إلى الاختلاف في جميع أنحاء العالم على أنه خطر على المجتمع وليس إثراء له.ويشمل ذلك استمرار أعمال العنف والتحرش والتمييز الذي يمارَس ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.وفي نهاية المطاف، فإن من المرعب أنه يجب على العالم بأسره مكافحة الأنشطة المحتملة للدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم بوكو حرام وغيرهما من الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة.

ويجب ألا تثبط مثل هذه الظواهر السلبية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بل ينبغي أن يتحلى بالمزيد من اليقظة للتهديدات المعاصرة، وأن يساعد على بناء نهج وقائي أقوى للتحديات التي تواجه حقوق الإنسان.وفي ذلك الصدد، حقق مجلس حقوق الإنسان نجاحا ملموسا في الارتقاء بمستوى مساءلة الدول في مجال حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.وكثيرا ما نقلل من شأن أن نجاح المجلس وغيره من هيئات حقوق الإنسان في مواجهة التحديات المعاصرة يعتمد على استعدادنا لاستخدام المنتدى الدولي للدعوة إلى تقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هذه إلى العدالة، وإلى مساءلة الحكومات أمام مواطنيها، فضلا عن الدعوة إلى اتباع نهج استباقي لبناء ثقافة احترام حقوق الإنسان بوصفها المعيار الوحيد المقبول.

ونحن الذين يتعين عليهم ضمان أن توفر مداولاتنا الدولية المجموعة ذاتها من الحقوق لكل عضو من أعضاء المجتمع، بغض النظر عن الانتماء العرقي أو الديني أو الجنسي أو أي انتماء آخر.ويجب علينا أيضا أن نحترم ونسلّم بالدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني في إطار المجلس وفي الميدان.ويتعين علينا أيضا ضمان تجسيد الأهداف نفسها التي ندعو إليها في مجلس حقوق الإنسان داخل حدود بلداننا.

ومن هذا المنطلق، أود أن أؤكد للجمعية أن الجبل الأسود سيواصل عمله لأجل إعمال حقوق الإنسان وحماية كرامة الفرد عند انتهاء فترة عضويته في مجلس حقوق الإنسان. ويحدونا الأمل في أن تمكننا جهودنا المبذولة في ذلك الصدد على الصعيدين الوطني والدولي من الفوز بإعادة انتخابنا في تلك الهيئة المرموقة للفترة من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٤.

السيدة آل ثاني (قطر): نود بداية أن نعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا لضحايا التفجيرات الإجرامية التي وقعت بعدة مناطق في العاصمة الفرنسية باريس والتي أسفرت عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى. ونستنكر بشدة هذه الأعمال الإرهابية، التي تتنافى مع كل القيم الأخلاقية والإنسانية والدينية، والتي استهدفت زعزعة الأمن والاستقرار وقتل الأبرياء الآمنين. ونسأل الله عز وجل أن يمن على المصابين بالشفاء العاجل.

اسمحوا لي الآن أن أشكر سعادة السفير رئيس مجلس حقوق الإنسان على الإحاطة الإعلامية صباح اليوم التي قدمها إلى الجمعية العامة بشأن عمل المجلس. ونقدر الجهود المبذولة من قبله لضمان احترام حقوق الإنسان في جميع الدول. ونثني على ما تضمنه تقريريه (A/70/53 و A/70/53/Add.1) من معلومات هامة وشاملة.

إن بلدي من الدول الداعمة لمجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه بصفته الهيئة الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة. ونحن في الوقت الذي نشيد فيه بجهود المجلس لأداء عمله وفق مبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، فإننا سنبذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون المجلس قادرا على أداء مهامه لتحسين معايير حقوق الإنسان ومعالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والمنهجية، والاستجابة الفورية لحالات الطوارئ، وتعزيز الحق في التنمية والحق في التعليم ومكافحة العنف ووضع حد للإفلات من العقاب. ونعارض بشدة محاولات البعض الرامية لتقويض جهود المجلس. كما أننا نشيد بجهود المجلس في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للدول من أجل الوفاء التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وبدوره المتنامي والفعال في ترسيخ مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان وزيادة الوعي به. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو إلى مواصلة تقديم الدعم لمجلس حقوق الإنسان ليواصل أنشطته في ضوء الولايات العديدة التي أنشأها والتي تتطلب المزيد من الموارد.

كما نود أن نشير إلى ما تتمتع به الأسرة، وهي الوحدة الأساسية للمجتمع، من قدرات هائلة ومساهمة في بناء المجتمعات وتعزيز التنمية. ومن هنا، نود أن نثني على اعتماد مجلس حقوق الإنسان قرار حماية الأسرة ١١/٢٦، في المجلس. ونتطلع إلى التقرير الذي سيقدم تنفيذا لهذا القرار الهام.

إن دولة قطر، ممثلة بقيادتها الحكيمة، تولي اهتماما كبيرا لتعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان في إطار سياسة الإصلاح الشامل التي تنتهجها الدولة وفقا لرؤيتها الشاملة للتنمية، ”رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠“ والتي شملت تحسين الرعاية الصحية والتعليم، وإدماج حقوق الإنسان في المناهج التعليمية، وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقات وكبار السن، ومكافحة الاتجار بالبشر وتحسين أوضاع العمالة الوافدة. وفي هذا الصدد، نؤد التأكيد مرة أخرى على أن دولة قطر، من خلال عضويتها في المجلس، تحرص على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، والحفاظ على المبادئ الإنسانية وترسيخ مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان والتعاون مع المجلس وهيئات حقوق الإنسان الآخرى. وهذا تجسد من خلال مشاركتنا في آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة للمجلس لمناقشة التقرير الثاني لدولة قطر عام ٢٠١٤.

كما تسعى الدولة إلى تطوير وتحسين أداءها في مجال حقوق الإنسان من خلال تطوير الإطار المؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. الأمر الذي تأكد من خلال توجيه دولة قطر دعوة مفتوحة ودائمة إلى أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وقد استقبلت دولة قطر المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، وكذلك المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاء والمحامين، واللذين أثنيا على تعاون الدولة معهما والاستجابة لتوصياتهما. كما حرصت دولة قطر على الاضطلاع بدور فعال في مجال وحماية تعزيز حقوق الإنسان في الإطار الإقليمي من خلال استضافتها مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في الدوحة. وستنظر اللجنة الثالثة يوم غد الثلاثاء الموافق ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في مشروع القرار المعنون ”مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية“، كما نود أن نعرب عن الشكر للدول

التي شاركت في تقديم مشروع القرار هذا الذي يتم تقديمه للمرة الرابعة منذ إنشاء المركز في عام ٢٠٠٥.

ختاما، نعيد التأكيد على الالتزام بمواصلة أداء دور بناء ومحايد لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومواصلة التعاون التام مع المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وفقا للمعايير الدولية، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان وهيئاته وآلياته الخاصة.

السيد أوتيبولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): تنضم نيجيريا إلى الوفود الأخرى في تقديم تعازينا لحكومات وشعوب فرنسا والعراق ولبنان التي تعرضت لهجمات غير مبررة على الأفراد الأبرياء الذين لا ضرر منهم. ولا تعتبر نيجيريا تلك الهجمات موجهة ضد أولئك الأشخاص فحسب بل ضد البشرية جمعاء. وقلوبنا مع أولئك الذين فقدوا أحباءهم ومع الذين أصيبوا بجروح خلال الهجمات غير المبررة.

يرحب وفد بلدي ترحيبا حارا برئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير يواكيم روكر، في نيويورك ويشكره على عرضه تقرير مجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١٥ (A/70/53).

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل سيراليون بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

يكمن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في صميم الديمقراطية الدستورية في نيجيريا. وفي ذلك الصدد، نرى أن من الأهمية بمكان عدم الاكتفاء بكفالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان داخل نيجيريا، ولكن أيضا التمسك بالمبادئ التي تقوم عليها تلك الحقوق. وتواصل نيجيريا بالتالي انخراطها النشط مع مجلس حقوق الإنسان، بوصفه الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المكلف بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما نود أن ننضم إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان في القول بأن حقوق الإنسان، بوصفها من الركائز الثلاث للأمم المتحدة، ترتبط ارتباطا وثيقا بالركيزتين الأخريين، ألا وهما السلام والأمن، والتنمية. ولن يكون هناك سلام دون تنمية، ومن دون التنمية، لن يكون هناك سلام.

والواقع أيضا أنه من دون حقوق الإنسان لن يكون هناك سلام وأمن ولا تنمية. ويؤكد مدى تعزيز تلك الحقوق لبعضها بعضا الدور الهام لمجلس حقوق الإنسان في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وتشير أنشطة المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير بوضوح إلى الجهد الذي بذل في إطار الوفاء بولايته. وتؤكد الدورات المنتظمة السنوية الثلاث للمجلس ومختلف الدورات الاستثنائية المكرسة لمسائل محددة عزم المجلس على معالجة مسائل حقوق الإنسان التي تثير قلقا على الصعيد العالمي. وركزت واحدة من تلك الدورات الاستثنائية على الفظائع التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام الإرهابية. ونرحب بالدعم المقدم من مجلس حقوق الإنسان في مكافحة حركة بوكو حرام، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس S-23/1 والذي تم استنساخه في تقريره المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (A/HRC/S-23/2)، مع تعزيز المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين داخليا والمساعدة الفنية لفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، والتي قدمت لها نيجيريا ١٠٠ مليون دولار لبدء عملها.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد للمجتمع الدولي التزامنا الراسخ بحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

ولا يزال جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للمجلس يقومون بدور حيوي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. والطائفة الواسعة من المواضيع التي تشملها ولاياتهم وتعالجها تُظهر بوضوح تنوع المسائل التي هي قيد نظر المجلس. ونحن نقدر أيما تقدير التقارير التي يقدمونها إلى المجلس واجتماعاتهم التفاعلية مع المجلس واللجنة الثالثة.

وقد برهنا على دعمنا للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بإصدار دعوة دائمة إليهم لزيارة نيجيريا.

ونحث على أن يواصل المجلس الاسترشاد في عمله بالقرار ٢٥١/٦٠، وأن يستند فيه بقوة إلى المبادئ الأساسية التي يقوم عليها إعلان وبرنامج عمل فيينا بشأن حقوق الإنسان. وبينما نرى في المجلس أداة فريدة لحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان، سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، نرى أيضا أن التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد يكون إسهاما من المجلس ذاته لمساعدة الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر القرار ١/٧٠).

لقد أثبت الاستعراض الدوري الشامل حتى الآن أنه ناجح جدا بوصفه آلية موثوقة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. ومن الجدير بالملاحظة أنه، منذ الدورة الأولى للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في شباط/فبراير ٢٠٠٨، اجتذبت الآلية مشاركة كبيرة من جانب الدول. وعززت الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل أهمية الآلية باعتبارها وسيلة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وتنوه نيجيريا بالمشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية في أنشطة مجلس حقوق الإنسان. ونرحب بتعاون المجلس مع المنظمات غير الحكومية، باعتباره سبيلا لسماع صوت الناس، ولكننا نأمل في الوقت نفسه أن يسترشد تقريره بالوقائع وأن يتصف بالموضوعية. ونود أيضا أن نرى المجلس يولي مزيدا من الاهتمام لحالة حقوق الإنسان في جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بهدف محدد يتمثل في حمل الدول القائمة بالإدارة على تنفيذ التزامها بإعداد هذه الأقاليم للحصول على الاستقلال الكامل.

وأخيرا، فإن نيجيريا ستواصل التشديد على تعزيز حقوق الإنسان وحماية الكرامة الإنسانية. ونعتقد أن الإنصاف والمساواة، اللذين يمارسهما الجميع من أجل البشرية جمعاء، يجب أن يكونا جزءا من القاعدة الأساسية لأنشطة مجلس حقوق الإنسان، وفقا لمبادئ حقوق الإنسان المتفق عليها عالميا لصالح المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة نيجيريا والبلدان الأخرى التي تمر بحالات مماثلة في جهودها الرامية إلى استرداد وإعادة الأموال غير المشروعة والأصول المسروقة بغية تمكين تلك البلدان من التمتع بحقوق الإنسان من أجل التنمية.

السيد غونثاليث فرانكو (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أعرب عن تعازي حكومة وشعب باراغواي وتضامنهما الكامل مع حكومات وشعوب العراق ولبنان وفرنسا إثر الهجمات الفظيعة التي تعرضت لها الدول الثلاث في الأسبوع الماضي.

وترحب باراغواي بالتقرير عن عمل مجلس حقوق الإنسان (A/70/53)، الذي عرضه السفير يواكيم روكر، والذي شرف بلدي بالعمل معه بصفة نائب رئيس المجلس، ممثلا عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى دول المجموعة على الثقة التي أولتها إيانا، وكذلك إلى الرئيس على كل ما تم إنجازه من عمل خلال فترة ولايته. وقد جرى عملنا في المكتب بشفافية وبروح بناءة وتوافقية، مع احترام المبدأين المتمثلين في العالمية واللاانتقائية.

إن باراغواي تعتبر مجلس حقوق الإنسان ذا أهمية أساسية، ليس داخل الأمم المتحدة فحسب، ولكن في العالم. ولا يمكن المغالاة في تقدير دوره بوصفه الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولذلك، من الضروري أن نظل ملتزمين بتعزيز المجلس وأن نلتزم كدول، في المقام الأول، بالتعاون في تمكينه من أداء واجباته، وعند الاقتضاء، تزويده بما يلزم من موارد للاضطلاع بوظيفته على نحو فعال وكاف.

ونؤكد على أهمية الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية تمكننا من رصد التقدم المحرز والتحديات التي تواجهها جميع البلدان في ميدان حقوق الإنسان ولأن يتم رصد أدائنا بدورنا، ونعتقد أن الآلية ينبغي أن تكون مصدر إلهام لهيئات الأمم المتحدة الأخرى. ومع أننا لا نشك في أثر الاستعراض الدوري الشامل على أرض الواقع، أعتقد أن علينا تعزيز الامتثال لتوصياته على الصعيد الوطني.

وتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن هذه المنظومة العالمية والإقليمية يمثل أولوية بالنسبة لبلدي. ولهذا السبب، وبناء على التجربة الإيجابية لباراغواي في هذا المجال ووعينا بالمسؤولية التي تنطوي عليها عضوية مجلس حقوق الإنسان، فقد قدنا نحن والبرازيل العمل بشأن القرار الذي اتخذه المجلس في دورته الثلاثين بشأن تعزيز النظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان. وذلك القرار يهدف إلى تبادل أمثلة على أفضل الممارسات في تنفيذ التوصيات، مع التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والدول من أجل تحسين القدرات المؤسسية للبلدان في هذا المجال.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على أنه، إلى جانب ألبانيا وأوروغواي والبرازيل وسويسرا وغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك والنرويج واليونان، شاركنا أيضا في تقديم القرار المعنون ”مساهمة مجلس حقوق الإنسان في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية في عام ٢٠١٦“، بهدف رئيسي هو ضمان أن يضيف المجلس نهجا قائما على حقوق الإنسان إلى مناقشة المسألة، ولا سيما خلال الدورة الاستثنائية للجمعية التي تعقد في عام ٢٠١٦. ويسرني أيضا أن يكون بوسعي القول إن السوق الجنوبية المشتركة، التي يترأسها بلدي حاليا، قد دعت إلى اعتماد المجلس للقرار المعنون ”التعارض بين الديمقراطية والعنصرية“.

وجمهورية باراغواي تؤكد من جديد التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم على نحو فعال. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي حماية كرامة وحقوق جميع الناس دون تمييز. ومجلس حقوق الإنسان يقوم بدور رئيسي في هذا المسعى، وهو ما يدفعنا إلى حثه على الاستمرار في الاضطلاع بوظائفه بموضوعية وحياد وعالمية. ولذلك، ندعو الدول إلى مواصلة التعاون مع المجلس وإلى أن توفر له المساعدة التي يحتاجها لتحقيق أهدافه.

السيدة إزانوفا (كازاخستان) (تكلمت بالروسية): أود أولا أن أعرب عن تعازينا العميقة والقلبية لجميع ضحايا الأعمال الإرهابية التي وقعت في باريس وبغداد وبيروت. ونحن ندين بشدة هذه الهجمات.

وأود أن أرحب بسعادة السيد يواكيم روكر، رئيس مجلس حقوق الإنسان، وأن أشكره على عرضه لتقرير المجلس (A/70/53)

خلال العام المنقضي، شاركت كازاخستان في عمل المجلس بصفة نائب الرئيس، ممثلة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وشاركت كازاخستان، بصفتها عضوا في المكتب، بشكل مباشر في تنظيم أعمال الدورة التاسعة المجلس. وللأسف، فقد عُقدت الدورة في ظل تصاعد الصراعات المسلحة والأعمال الإرهابية وأزمات إنسانية خطيرة. ونتيجة لذلك، ركز جدول أعمال المجلس على مسائل الهجرة واللاجئين ومكافحة الإرهاب. غير أن المجلس نجح أيضا، خلال دوراته العادية، في مواصلة العمل بشأن طائفة واسعة من قضايا حقوق الإنسان الأخرى، على النحو الوارد في التقرير. وفي هذا الصدد، نود أن نثني على الكفاءة المهنية الكبيرة لرئيس المجلس في تنظيم أعمال المجلس بشكل فعال، ونغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إليه على العمل المشترك للمكتب.

إننا ندعم الجهود الرامية إلى زيادة إنتاجية المجلس، عملا ببيان الرئيس المعتمد خلال الدورة التاسعة والعشرين، A/HRC/PRST/29/1، في ٣ تموز/يوليه. ونؤيد أيضا الجهود الرامية إلى توثيق الحوار بين المجلس واللجنة الثالثة وتحسين التعاون بين هاتين الهيئتين. ومن أجل زيادة فعالية الهيئتين، نعتقد أنه سيكون من المفيد تحديد المجالات التي يمكن القضاء على الازدواجية فيها.

ونحن مقتنعون بأن أنشطة المجلس ينبغي أن تقوم، أولا وقبل كل شيء، على مبدأ حماية النساء والأطفال. وقد عملت كازاخستان، بوصفها من المقدمين التقليديين لمشروع قرار بشأن هذه المسألة، على أن تدرج في المشروع، خلال دورة آذار/مارس، قضايا حماية الأطفال في مسعى إلى مكافحة العنف ومنع انتحار الأطفال واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة. ونشكر البلدان الأخرى في المجلس على تأييد قرار المجلس ١٩/٢٨.

إن نشاط المجلس ينبغي أن يقوم على مبادئ الحوار على قدم المساواة والتعاون البناء. ويجب أن تظل تلك المبادئ أساسية لدى النظر في جميع بنود جدول أعمال المجلس، دون استثناء، بما في ذلك البنود التي تخص بلدانا بعينها. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد القرار المتخذ بتوافق الآراء بشأن سري لانكا. ونؤيد كذلك مبادرات عدة بلدان من أجل مواصلة تعزيز الحق في التنمية. وفي ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، المعتمدة مؤخرا، والذكرى السنوية الثلاثين المقبلة لإصدار إعلان الحق في التنمية، يجب على المجلس أن يولي الاهتمام المناسب للحق في التنمية في الذكرى السنوية المقبلة. ونرى أيضا أن من الضروري التعامل مع جميع فئات حقوق الإنسان – المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية – بطريقة متوازنة داخل المجلس

ونود الإشارة، بشكل منفصل، إلى أن كازاخستان تواصل التعاون بنشاط مع المجلس ومع آلياته وإجراءاته. وخلال العامين الماضيين فقط، زار أربعة مقررين خاصين البلد. وكازاخستان تؤكد رغبتها في تعزيز الحوار مع المقررين الخاصين. وخلال الفترة نفسها، قدمت كازاخستان آخر تقرير لها إلى هيئات الأمم المتحدة الأربع المنشأة بموجب معاهدات وأنجزت الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل وصدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي اتفاقية دولية. كما نود الإشارة إلى أنه، ابتداء من عام ٢٠٠٨، ما فتئت كازاخستان تقدم تبرعا سنويا لميزانية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

في الختام، أود أن أتمنى كل التوفيق للأعضاء الجدد في المكتب، وأن أعرب عن أملنا في أن يسهموا إسهاما كبيرا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأود أن أؤكد مجددا التزام كازاخستان بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبالتعاون الوثيق مع جميع آليات النظام العالمي لحقوق الإنسان.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أعرب عن تعازينا القلبية لضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في بيروت وباريس في الأسبوع الماضي.

ونشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة المجلس، ونرحب بتقريره (A/70/53). وأود أيضا أن أسجل تقديرنا له على الطريقة السلسة والفعالة التي يدير بها مداولات المجلس.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد تطور مجلس حقوق الإنسان ليصبح محفلا لا غنى عنه للمشاركة الطوعية وتبادل الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وتصبو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى

”عالم يسود كافة أرجائه احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز“ (القرار ١/٧٠، الفقرة ٨).

ويؤكد التجلي الواضح لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان في خطة عام ٢٠٣٠ التي تتمحور حول الإنسان وجود إرادة سياسية جماعية للسعي إلى تحقيق التآزر بين أعمال الأمم المتحدة على صعيد ركائزها الثلاث المتمثلة في السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

ومجلس حقوق الإنسان لديه الآن دور أكثر أهمية ينبغي أن يضطلع به. إذ يجب عليه أن يواصل تعزيز التزامه بالمبادئ الأساسية المتمثلة في العالمية والشفافية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية والحوار الدولي البناء، مع السعي إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع. ويجب أن يكفل المجلس احترام عدم تجزئة جميع حقوق الإنسان وتشابكها وترابطها، بما في ذلك الحق في التنمية، والتعامل معها بطريقة نزيهة ومتكافئة.

غير أن عالمية حقوق الإنسان لا يمكن أن تُفسر باعتبارها دلالة على عالمية القيم والنظم. ويجب على المجلس أن يضع في اعتباره أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية للبلدان في الحوارات التي يجريها مع الدول الأعضاء. وتحظى آلية الاستعراض الدوري الشامل الفريدة والإيجابية بالقبول على نطاق واسع وقد عززت من مصداقية المؤسسة. وبينما نقترب من الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل والذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المجلس، علينا الحفاظ على عالمية الآلية ومواصلة تحسين كفاءتها من خلال ترشيد التوصيات. ويجب أن نمتنع عن استخدامها لفرض مسائل مواضيعية محددة لا تحظى بقبول عالمي. ونحن بحاجة أيضا إلى إيجاد السبل الكفيلة بدعم البلدان النامية في تنفيذ التوصيات التي قبلت بها من خلال بناء القدرات.

وأود أن أشير إلى أن نجاح الحوار مع الآلية الهامة المتمثلة في المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة يتوقف على استمرار استقلاليتهم ونزاهتهم وعلى تنفيذ المهام ذات الصلة بروح من المسؤولية والحساسية. ومن الشواغل الأخرى استمرار المجلس في الاعتماد على التبرعات. فمن الواضح أن المجلس بحاجة إلى مواصلة ترشيد أولوياته لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة.

ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق تقديرنا للمفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمير زيد بن رعد زيد الحسين، ومكتبه على مساعدة الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان. إن الدور الفريد الذي تؤديه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الوفاء بولايتها ليس له نظير في الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، نؤيد الرأي القائل بأن أوجه اللبس الكامنة في ترتيبات الحوكمة والترتيبات الإدارية للمفوضية، بما في ذلك التمويل والتنوع الجغرافي لملاك الموظفين والتخطيط الاستراتيجي، تعوق أداءها لوظائفها على النحو الأمثل، كما هو مبين في التقرير الاستعراضي الأخير لوحدة التفتيش المشتركة. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالجهود التي يبذلها المفوض السامي من أجل تحسين الكفاءة وترشيد العمل الذي تقوم به المفوضية من خلال مبادرة التغيير. وعلى الرغم من هذه الجهود، من المهم، في رأينا، أن تتفق الدول الأعضاء على آلية من أجل التصدي بشكل شامل لهذه القضايا التي طال أمدها، بما في ذلك تعزيز شفافية المفوضية وقابليتها للمساءلة.

ونعتقد منذ أمد بعيد بأن قضايا حقوق الإنسان لا يمكن تناولها بشكل منفصل، الأمر الذي من شأنه أن يتجاهل العلاقة المعقدة والعويصة بين حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية والتعاون الدولي. وإذ نقترب من حلول الذكرى السنوية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان، يجب أيضا أن نكون مدركين لأسباب ارتكاب الأخطاء الماضية وتجنب تكرارها .

وعلى المجلس احترام حق كل دولة في تنظيم وإدارة شؤونها، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، والحماية من الوقوع في فخ وضع أي بلد في دائرة الضوء بطريقة انتقائية والانخراط في الرصد التدخلي، الأمر الذي أثبت مرارا وتكرارا أنه يؤدي إلى نتائج عكسية. وتقوم حاجة ملحة في الوقت الحالي إلى ضمان استمرار سير أعمال المجلس بطريقة غير انتقائية وغير مسيسة وغير تصادمية وشفافة. ويجب أن نكفل الاحترام الكامل للمبادئ الأساسية للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وهي تحديدا، المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولا تزال الهند، باعتبارها عضوا في المجلس، ملتزمة بجعل مجلس حقوق الإنسان هيئة قوية وفعالة وذات كفاءة وقادرة على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها، لكي يحتفظ المجلس بمكانته البارزة بوصفه مؤسسة دولية رائدة لحقوق الإنسان.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تشعر سويسرا بصدمة قوية ويساورها القلق من الهجمات الإرهابية التي ارتكبت الأسبوع الماضي في بيروت وبغداد وباريس. وسويسرا تدين بشدة تلك الأعمال البشعة، التي تتعارض مع القيم الأساسية لأي مجتمع، وهي تؤكد للبلدان المتضررة على تضامنها الكامل معها. وتعرب عن أعمق التعازي لأسر الضحايا وللبلدان المتضررة من تلك الآفة.

وتشكر سويسرا رئيس مجلس حقوق الإنسان على البيان الذي أدلي به. ويشكل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أولوية لسويسرا. فهي من ضمن أكثر القيم الثمينة لسويسرا. وتولي سويسرا أهمية قصوى لدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولفعاليته، فضلا عن الاستفادة إلى أقصى حد من أثره في ضمان احترام حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم. وتعتقد سويسرا، كدولة مضيفة لمجلس حقوق الإنسان، أنها تتحمل مسؤولية خاصة عن دعم المجلس في تحقيق أهدافه. وعلاوة على ذلك، يسرنا بوجه خاص أنه تم انتخابنا عضوا في المجلس للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، وبالتالي التمكن من مواصلة التزامنا الرئيسي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها باعتبارنا عضوا كامل العضوية.

وتعرب سويسرا عن امتنانها لرئيس المجلس وتهنيه على الطريقة المثالية التي أدى بها مهامه خلال العام الماضي. وعلى وجه الخصوص، نرحب بكونه، في ظل رئاسته، منحت الأولوية للتعاون مع المجتمع المدني ولتعزيز ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ولأحد العناصر التي نرى أنها تسهم إسهاما كبير في ذلك التعزيز، وهو تحديدا، تحسين أساليب عمل مجلس حقوق الإنسان.

وخلال دوراته، نجح المجلس في التكيف مع التحديات الجديدة في مجال حقوق الإنسان بتوسيع نطاق أنشطته، على المستوى المواضيعي وفيما يتعلق بالحالات القطرية على السواء. فذلك المجال الواسع للأنشطة دليل واضح على نجاح المجلس. ولكن إلى حد ما، كان المجلس أيضا ضحية لنجاحه. فبعد أن قام المجلس بزيادة أنشطته وتنويعها إلى ذلك حد، فإنه بلغ الحد الأقصى لقدراته. ولذلك السبب، تشيد سويسرا بالتقدم المحرز خلال فترة رئاسة المجلس في تحسين أساليب عمل المجلس. ونرحب بحقيقة أنه قدمت اقتراحات ملموسة، وسنواصل دعم تنفيذ المبادرات الرامية إلى تحقيق المزيد من فعالية أساليب العمل وكفاءتها.

فتعزيز ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أمر ضروري من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان في كل مكان في العالم. ويتحقق ذلك التعزيز بمعالجة المسائل الأوثق صلة بحقوق الإنسان في إطار جميع هيئات الأمم المتحدة. ومن ذلك المنطلق، نرحب على وجه الخصوص بالتزام الرئيس الشخصي بتعزيز الصلة بين مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة، وأيضا مع مجلس الأمن، من خلال مشاركته في العديد

من الاجتماعات والمناسبات التي تعقد على هذا الجانب من المحيط الأطلسي. ويساعد ذلك الاتصال الوثيق بين جنيف ونيويورك على تعزيز ركيزة حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

إن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من الشركاء الرئيسيين في منظومة الأمم المتحدة. والتعاون الوثيق بينها وبين المجلس ضروري من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان في العالم. وبالرغم من ذلك تشعر سويسرا بالقلق حيال العدد المتزايد دوما لحالات التخويف والانتقام ضد فرادى أعضاء المجتمع المدني، ولا سيما الأفراد الذين يتعاونون مع آليات الأمم المتحدة. وتدعو سويسرا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى ضمان حماية هؤلاء الأشخاص.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد لرئيس المجلس على التزام سويسرا المستمر نحو مجلس حقوق الإنسان في مواصلة أعماله الأساسية في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

السيد ألداي غونزاليس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يشارك وفد بلدي الإدانة بأقوى العبارات الممكنة، للأعمال الإرهابية التي ارتكبت مؤخرا في بغداد وبيروت وباريس، ويعرب عن تعازي حكومة المكسيك وشعبها لأسر الضحايا ولشعوب العراق ولبنان وفرنسا.

وترحب المكسيك بالتقرير الذي قدمه رئيس مجلس حقوق الإنسان (A/70/53)، وبالأعمال التي اضطلع به المجلس في دوراته الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين والثلاثين، وأيضا في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين. وكما ذكرنا في مناسبات أخرى، فإن تقرير المجلس يتيح فرصة فريدة لاستعراض العناصر الرئيسية للتقدم المحرز، ولكي تعرب الوفود عن شواغلها فيما يتعلق بسير عمل النظام العالمي لحقوق الإنسان. ويكمن المجلس في صميم ذلك النظام، ولذلك سيحدث تحليل تقريره تأثيرا إيجابيا ومرئيا في تحسين حالة حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم.

وتود المكسيك أن تشدد على الأداء السليم لآلية الاستعراض الدوري الشامل، وهي أداة كانت على الأرجح أحد الإسهامات الرئيسية لمجلس حقوق الإنسان. ويجب أن ينظر للتدقيق في استعراض الأقران، التي يجري بشكل بناء وتدريجي، على أنه فرصة لتحسين حالات حقوق الإنسان الوطنية في جميع الدول الأعضاء وللتمكين من تجنب الوقوع في أي نوع من الرضا عن النفس أو الخداع.

ويمثل التفكر في سير عمل المجلس عملية يجب أن تركز على التحسين المستمر للطريقة التي يعمل بها المجلس. وأصرت المكسيك على أهمية اتخاذ نهج نوعي بدلا نهج كمي في تقييم تأثير المجلس. كما يجب ضمان فعالية مداولات المجلس، ونحن نقول هذا بالنظر لتكاثر القرارات والولايات، التي تتناقض مع فعالية عمل المجلس في الميدان.

ونرحب ببيان الرئيس A/HRC/PRST/29/1 وبقرار المجلس ٣٠/١١٥، بشأن تعزيز كفاءة المجلس، الذي اتخذ هذا العام. فذلك سيساعد على تعزيز اعتماد بعض التدابير الأولية التي ستؤدي إلى تحسين عمل المجلس إلى أقصى حد بتعديل الجدول الزمني للجنة الاستشارية في عملية النظر في طلبات الجهات التي تتلطع إلى أن تكون من المكلفين بولايات.

وتتمسك المكسيك بقوة بحق أعضاء المجلس في تقديم المبادرات التي ستسهم في معالجة تلك الهيئة للمواضيع الرئيسية في ميدان حقوق الإنسان. ومع ذلك، تؤكد المكسيك على أنه، من أجل تنفيذ ذلك الحق، على الأعضاء أن يتخذوا نهجا بناء حين تقديم أي مشروع القرار. فاتخاذ نهج بناء في عملية القرارات العملية أمر ضروري لضمان تعزيز حقوق الإنسان الدولية. ويجب أن تسعى صياغة المبادرات لإعداد نص بناء ومتوازن يهدف إلى تحقيق التوافق فيما بين جميع آراء الدول الأعضاء.

ويجب أن تشجع المبادرات بشكل أساسي احترام المساواة في الحقوق والمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، التي، بموجب ولايته المجلس، تنظم سير أعمال المجلس.

وبعد عشر سنوات من إنشائه، يمثل مجلس حقوق الإنسان خطوة هامة إلى الأمام للأمم المتحدة. وحان الوقت لمواصلة تحسين الإجراءات، وللشروع في تنفيذ بعض التدابير التي نوقشت بهدف جعل عمل المجلس أكثر فعالية، وفي المقام الأول، للتمكن من تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع لمصلحة جميع الأشخاص في كل مكان.

السيد هيتيسي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر هنغاريا رئيس مجلس حقوق الإنسان، السيد يواكيم روكر، على تقديم التقرير السنوي للمجلس (A/70/53) إلى الجمعية العامة.

وتعلن هنغاريا تأييدها التام للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتشارك الآخرين الإعراب عن أعمق التعازي لجميع الشعوب والحكومات المتضررة من الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا.

وتؤكد هنغاريا مجددا على دعمها الكامل والمستمر للأعمال التي يضطلع بها مجلس حقوق الإنسان وآلياته. وما فتئنا داعما فعالا للمجلس منذ إنشائه، في عام ٢٠٠٦، بما في ذلك بالاضطلاع بدور رائد في تقديم مشاريع قرارات بشأن استقلال السلطة القضائية وبشأن مسألة الأعمال الانتقامية. وكانت هنغاريا عضوا في المجلس في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢، وعملت بصفتها أحد نواب الرئيس في الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ وقدمنا ترشيحنا لعضوية المجلس للفترة ٢٠١٩-٢٠١٥ ونحن ملتزمون التزاما قويا بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ونعتقد اعتقادا جازما بأن مشاركة المجتمع المدني في أعمال المجلس أمر أساسي. ولا نزال نشعر ببالغ القلق من استمرار أعمال التخويف والانتقام ضد الأشخاص الذين يتعاونون أو يسعون للتعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نرحب بالإجراءات التي اتخذها رئيس مجلس حقوق الإنسان لمعالجة تلك المسألة الهامة، على نحو ما أوضحه في البيان الذي أدلي به اليوم.

ونولي أهمية كبيرة للاستعراض الدوري الشامل، ونعتقد أنه، خلال السنوات السبع الماضية، أثبت الاستعراض الدوري الشامل أنه آلية فريدة وهامة لاستعراض الأقران. وبصفتنا الوطنية، قدمنا تقرير استعراضنا الدوري الشامل لمنتصف المدة، ونحن الآن نقوم بالتحضير لاستعراضنا الثاني، المقرر عقده في ربيع عام ٢٠١٦. كما ندعم بقوة أعمال الإجراءات الخاصة للمجلس، التي تضطلع بدور بالغ الأهمية في النهوض بجدول أعمال الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقدمت هنغاريا، تمشيا مع المناشدة القوية التي أطلقها الرئيس صباح هذا اليوم، دعوة دائمة إلى جميع الخبراء في مجال حقوق الإنسان من الإجراءات الخاصة، وسنواصل التعاون مع الخبراء الذين لديهم ولايات ذات صلة بتيسير زياراتهم القطرية، وبالرد في الوقت المناسب على اتصالاتهم والتصرف بناء على توصياتهم.

وفي الماضي، قمنا بتسهيل زيارات ستة خبراء مختلفين مكلفين بولايات لحقوق الإنسان إلى هنغاريا، ونتطلع إلى الزيارات المقبلة لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالقضاء على التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، والمقرر الخاص المعني بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ولا تزال هنغاريا تستضيف محفل بودابست لحقوق الإنسان باعتباره جزءا من التزامها بزيادة الوعي بشأن قضايا حقوق الإنسان التي تحتل مكانة بارزة في جدول أعمال المجتمع الدولي. وكرس منتدى بودابست الثامن لحقوق الإنسان، الذي عقد في الأسبوع الماضي في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة، للذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة،

وأبرز المنتدى المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة ومشاركة الأقليات والاستعراض الدوري الشامل.

وتولي هنغاريا أهمية كبيرة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١). وعملت هنغاريا، بصفتها الرئيس المشارك للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة لكفالة أن تعكس الأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وتعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بإقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع وخالية من الخوف والعنف، وهي تتضمن عناصر هامة بشأن الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، والاحتكام إلى القضاء وحماية الحريات الأساسية. كما تضع الخطة مبادئ المساواة وعدم التمييز في صميم جهود تحقيق التنمية المستدامة. وإذا نفذت الخطة بفعالية، فإنها ستقطع شوطا طويلا نحو ضمان إعمال حقوق الإنسان للجميع. ولذلك، نعتقد أن بوسع مجلس حقوق الإنسان وآلياته أن تسهم أيضا في التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم هنغاريا الكامل للأعمال التي يضطلع بها مجلس حقوق الإنسان.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن أحر التعازي لأسر ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس. ونعرب عن التضامن مع حكومة فرنسا وشعبها.

وتعلن إستونيا تاييدها للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ونود أن نبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

وتعرب إستونيا عن تقديرها لأعمال مجلس حقوق الإنسان، ولرئيس المجلس، السيد يواكيم روكر، على وجوده هنا اليوم وعلى تقديم استعراضه العام لتطورات العام الماضي.

وستختتم إستونيا فترة ولايتها في مجلس حقوق الإنسان في نهاية هذا العام، بعد أن كانت عضوا في المجلس منذ عام ٢٠١٣. ونؤيد التبادل المنتظم للمعلومات والجهود الرامية إلى التنسيق بين أعمال مجلس حقوق الإنسان وأعمال اللجنة الثالثة. ونأمل أن يدعم كل من المجلس واللجنة أعمال الآخر ويكملها. وفضلا عن ذلك، يجب أن نعمل على إدماج قضايا حقوق الإنسان باستمرار في إطار الأمم المتحدة، وأيضا على كفالة استمرار فعالية المجلس وفعالية اللجنة في الإسهام في تحقيق التنمية وحماية حقوق الإنسان.

وخلال فترة عضويتنا في مجلس حقوق الإنسان، ركزنا على ضمان وحماية الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد ومكافحة الإفلات من العقاب بجميع أشكاله، مع التأكيد على دعم أنشطة المحكمة الجنائية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، دافعنا عن حقوق الإنسان العالمية، إذ أنها تشكل جزءا أساسيا من المؤسسات الدولية، فضلا عن تحسين حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس. وما فتئنا ملتزمين بحماية حقوق الطفل، ونعتقد أن العقاب البدني للأطفال أمر غير مقبول. وندعو الدول الأعضاء إلى حظر العقاب البدني بجميع أشكاله.

وستواصل إستونيا التركيز على حقوق الشعوب الأصلية ومشاركتها في محافل الأمم المتحدة. وتشكل أهمية التراث الثقافي واحترام الحق الأساسي للشعوب الأصلية في أراضيها التقليدية أحد الجوانب الرئيسية في ذلك الصدد. ونحن داعمون بقوة للمشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني، ونقدر الإسهامات التي تقدمها هذه المنظمات في ميدان حقوق الإنسان. وينبغي لأية ديمقراطية قوية أن تعترف بدور المجتمع المدني وأهميته مع احترام استقلاله وحريته.

ونحن ملتزمون التزاما عميقا بضمان حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير والرأي خارج شبكة الإنترنت وداخلها.

ونؤمن بأن حرية التعبير والرأي ركن أساسي للديمقراطية والمجتمع المفتوح.

والديمقراطية وسيادة القانون هم السبيل الوحيد لكفالة هذه الحريات، إلى جانب مبدأ أن الجميع قابلون للمساءلة عن أقوالهم وأفعالهم وستجري مساءلتهم عنها. وحرية التعبير لا يمكن أن تحد من الحق في الخصوصية، والعكس صحيح.

وتشمل هذه الحريات أيضا إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت بلا حدود أو قيود. وستواصل إستونيا، بصفتها من الأعضاء المؤسسين لتحالف الحرية على شبكة الإنترنت، الضغط دفاعا عن حرية التعبير ولحماية حقوق الإنسان على الإنترنت. وبينما يُشار إلى الحاجة إلى تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني بوصفها أحد أسباب فرض قيود، تعتقد إستونيا أن حرية الإنترنت وأمن الفضاء الإلكتروني لا يشكلان مفهومين متعارضين، وأن الأمن ليس ذريعة للحد من حرية التعبير. ونحن نؤمن بالحرية والأمن على شبكة الإنترنت للجميع.

وفي الختام، تود إستونيا أن تؤكد من جديد دعمها للعمل الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان وآلياته. وسنواصل الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع المحافل.

السيد تسفاي (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن حكومة إريتريا، أود أن أعرب عن تعازينا لحكومات وشعوب فرنسا والبلدان الأخرى ولأسر ضحايا الإرهاب هناك.

ويود وفد بلدي أن يرحب برئيس مجلس حقوق الإنسان، وهو يحيط علما بالتقرير السنوي المقدم من المجلس إلى الجمعية العامة (A/70/53). وتعتقد إريتريا، وهو ما أكدت عليه بوضوح وبقوة مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز وغيرهما من المجموعات الإقليمية في عدد من المناسبات، أن الاستعراض الدوري الشامل لا يزال يمثل آلية صالحة وملائمة لتعزيز الحوار البناء والتعاون بشأن قضايا حقوق الإنسان بين الدول الأعضاء. وينبغي ألا تقوض مبادرات موازية ومتداخلة وغير ضرورية هذه الأداة. والمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تقرر بوضوح أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ينبغي أيضا أن يكون مبدأ توجيهيا لهيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان. ويمكن تعزيز المبادئ الأساسية لقيم حقوق الإنسان على أفضل وجه عندما يدعم المجلس مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، وينبغي لجميع الدول الأعضاء احترام تلك المبادئ التأسيسية وتعزيزها في كل وقت وحين.

ويجسد تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة العمل الهام الذي يقوم به بشأن مسائل يُثمنها وفد بلدي عاليا. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن وفد بلدي يرفض انتشار الولايات الخاصة ببلدان معينة. وعلى سبيل المثال، فإن تجديد ولايتي المقررة الخاصة ولجنة التحقيق المعنيتين بإريتريا أمر غير مبرر وغير ضروري. فهو عمل ذو دوافع سياسية ولا يعبر عن الواقع على الأرض في إريتريا. كما أنه يفتقر إلى السياق. فحتى البرامج الإنمائية، مثل التشجير وجمع المياه وبناء السدود، فضلا عن أنشطة الهياكل الأساسية الأخرى التي تُنفذ بمشاركة شعبية كاملة، جرى تصويرها عمدا باعتبارها تنطوي على السخرة. وعلى عكس هذه الأقوال المشوهة من جانب المكلفين بولايات، فإن هذه البرامج تمثل في الواقع سبلا فعالة لتعبئة الموارد المحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي الثناء على إريتريا والاقتداء بها – لا تخويفها وتهديدها، ويجب عدم تشويه نشاطها الإنمائي.

فعلى الرغم من احتلال أراض سيادية إريترية، بما في ذلك بلدة بادمي، والحصار الجائر ذي الدوافع السياسية المفروض عليها، فإن إريتريا – التي يشكل المسلمون ٥٠ في المائة من سكانها والمسيحيون ٥٠ في المائة والتي تقع على امتداد طريق

رئيسي للتجارة البحرية في القرن الأفريقي المضطرب ومنطقة البحر الأحمر ويمتد شريطها الساحلي لمسافة ٢٠٠ ١ كيلومتر وتضم أكثر من ٣٥٠ جزيرة – ملتزمة التزاما كاملا بتعزيز وتحقيق التطلعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لشعبها الذي يبذل جهودا مضنية من أجل إدراكها. ومن المناسب، بالتالي، ذكر بعض المسائل والإنجازات المدرجة في برنامجها لحقوق الإنسان.

إن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء تحظى بالاحترام التام بموجب القانون. فللمرأة حقوق متساوية في الملكية الخاصة وهي تحصل على أجر متساو عن العمل المتساوي وتم تجريم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وتحت شعار ”توفير التعليم للجميع“، فإن التعليم متاح بالمجان من الحضانة وحتى مستوى التعليم العالي. وفي مرحلتي التعليم العالي والمهني، يتم توفير الغذاء والسكن مجانا للطلبة.

وفي قطاع الصحة، حققت إريتريا الأهداف ٤ و ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية ووضعت أساسا متينا للانتقال إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). كما أعلنت منظمة الصحة العالمية إريتريا بلدا خاليا من شلل الأطفال والحصبة.

وإنشاء منصب مقرر خاص ولجنة تحقيق بشأن نفس المسألة ونفس البلد، في هذه الحالة إريتريا، ليس أمرا زائدا عن الحاجة فحسب، ولكنه أيضا تبديد للوقت والموارد لا يمكن تبريره أو ترشيده. ويجب إنهاء ذلك الوضع. ولا بد من التشديد على أن المقررة الخاصة هي أيضا عضو في لجنة التحقيق. ويمكن إعادة تخصيص هذه الأموال لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتعزيز تعاونها التقني مع الدول الأعضاء. وتتماشى توصيات إريتريا المتواضعة مع النداء الذي وجهه المفوض السامي إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز الميزانية العادية لهذه الهيئة الحقوقية.

واستناد مجلس حقوق الإنسان في إجراءاته إلى تقرير مقدم إليه من فردين أو ثلاثة أفراد، جمعوا معلوماتهم من مصادر مجهولة الهوية وغير محددة بالاسم، لا يشكل مجرد خطأ إجرائي، ولكنه استهزاء بالعدالة كذلك. ولا بد من رفض ذلك. وينبغي للمجلس ألا يسمح لنفسه بأن يتم التلاعب به واستخدامه سياسيا من قبل أي جماعة أو بلد عضو، كبيرا كان أم صغيرا، غنيا كان أم فقيرا. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للمجلس تعزيز معايير حقوق الإنسان من خلال الانخراط والحوار البناءين. وينبغي ألا يُستخدم كأداة في جدول الأعمال الشرير لبلد ما، ليست لها قيمة تُذكر في تحسين حالة حقوق الإنسان في أي بلد من البلدان.

ولا بد للمجلس أيضا أن يتيح فرصة للطرف المعني والمتهم للدفاع عن نفسه وتوضيح حالة حقوق الإنسان في البلد. ويجب على جميع الدول الأعضاء وكذلك المجلس احترام القاعدة المأثورة المتمثلة في أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

وأود أن أناشد رئيس مجلس حقوق الإنسان توجيه أعضاء المجلس لإجراء استجواب شامل لأي مكلفين بولايات هناك ما يبرر إنشاءها وعدم معالجة سوى المسائل التي يمكن التحقق منها والتي جُمعت من مصادر موثوق بها. ويجب تفادي المزاعم القائمة على التعميم والمقتطفات الصوتية المثيرة والتصدي لها.

وفي الختام، يتعين علينا أن نذكر أنفسنا بأنه، قبل فترة غير طويلة، شهدنا وضع نهاية للجنة حقوق الإنسان عندما استخدمها بعض أعضائها كأداة سياسية للتهديد والترهيب، وفي معظم الأحيان ضد البلدان النامية. مرة أخرى، أناشد رئيس مجلس حقوق الإنسان ممارسة أقصى درجات اليقظة من أجل الحفاظ على نزاهة المجلس.

ولا يمكن لأحد أن يقول، كما أنه لا يحق له أن يقول، للشعب الإريتري أو أي شعب آخر ما ينبغي أو لا ينبغي أن يكون في بلده وما يجب فعله أو الامتناع عن القيام به. إن

أبناء شعب إريتريا هم الوحيدون الذين يقررون مصيرهم. وما يحتاجه الشعب الإريتري هو التضامن والتعاون والمشاركة وليس فرض الشروط أو التهديد أو الترهيب. ويجب ألا ننسى أيضا أن الحق في التنمية هو أيضا مسألة تتعلق بحقوق الإنسان. فلنمارس ما ندعو إليه – ويجب ألا يتخلف أحد عن الركب.

إن الحكومة الإريترية تؤكد من جديد التزامها بتحسين معايير حقوق الإنسان من أجل ضمان التمتع الكامل لشعب إريتريا بهذه الحقوق.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.